الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/41
1 May 2019

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الثالث والثمانون
مونتريال، من 27 إلى 31 مايو/أيّار 2019

ورقة بشأن المعلومات عن الصناديق والمؤسسات المالية ذات الصلة التي تقوم بحشد الموارد لكفاءة استخدام الطاقة التي يمكن استخدامها عند التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية (المقرر 83/82(د))

معلومات أساسية

1. طلب الاجتماع التاسع والعشرون للأطراف[1] إلى فريق التقييم التقني والاقتصادي، ضمن جملة أمور، أن يقدم لمحة عامة عن الأنشطة والأموال التي تُسهم بها المؤسسات الأخرى المعنية، وعن التعاريف والمعايير والمنهجيات المستخدمة في معالجة الكفاءة في استخدام الطاقة في قطاعات التبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية فيما يتعلق بإدامة كفاءة استخدام الطاقة و/أو تعزيزها مع الخفض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال، فضلاً عن تلك المتصلة ببدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية ذات القدرة المنخفضة أو المنعدمة على إحداث الاحترار العالمي، بما في ذلك المتصلة بطرائق التمويل المختلفة (الفقرة 2 من المقرر 10/XXIX بشأن المسائل المتعلقة بالكفاءة في استخدام الطاقة أثناء التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية).

2. وفي اجتماعها الثلاثين،[2] ناقشت الأطراف في بروتوكول مونتريال، في إطار البند الثامن من جدول الأعمال، حصول الأطراف العاملة بالفقرة 1 من المادة 5 على تكنولوجيا فعالة من حيث الطاقة في قطاعات التبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية. وخلال المناقشات،[3] قال العديد من الممثلين إنه سيكون من المهم تحديد كيفية عمل مؤسسات بروتوكول مونتريال مع هيئات أخرى، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومختلف الصناديق المناخية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، في الحصول على الدعم المالي وتقديمه من أجل تحسينات

[1] مونتريال، كندا، 20-24 نوفمبر/تشرين الثاني 2017.
[2] كيتو، إكوادور، 5-9 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.
[3] الفقرات 104 إلى 115 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro.30/11.

إن وثائق ما قبل دورات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
قد تصدر دون إخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

كفاءة استخدام الطاقة. ومن الواضح أن العديد من تلك الهيئات لم تدرج حتى الآن قطاع التبريد وتكييف الهواء في أنشطتها.

3. وبعد ذلك، طلبت الأطراف إلى اللجنة التنفيذية، ضمن جملة أمور، وبالتحاور مع أمانة الأوزون، أن تتواصل مع الصناديق والمؤسسات المالية الأخرى لاستكشاف تعبئة موارد إضافية، حسب الاقتضاء، ووضع طرائق للتعاون، مثل ترتيبات التمويل المشترك، لحفظ أو تحسين كفاءة الطاقة عند التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية، مع الاعتراف بأن الأنشطة الرامية إلى مساعدة الأطراف العاملة بالفقرة ١ من المادة ٥ في الامتثال لالتزاماتها بموجب بروتوكول مونتريال سيستمر تمويلها في إطار الصندوق المتعدد الأطراف وفقا لمبادئه التوجيهية ومقرراته (الفقرة 7 من المقرر 5/XXX).

4. وفي اجتماعها الثاني والثمانين، نظرت اللجنة التنفيذية في وثيقة أعدتها الأمانة تعرض ملخصا لمداولات الأطراف في الاجتماع الأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف والاجتماع الثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال فيما يتعلق بتقرير فريق التقييم التقني والاقتصادي عن المسائل ذات الصلة بكفاءة استخدام الطاقة.[4]

5. وعقب إجراء مناقشة، طلبت اللجنة التنفيذية إلى الأمانة، ضمن جملة أمور، أن تعد ورقة لنظر اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثالث والثمانين، تقدم، كخطوة أولى، معلومات عن الصناديق والمؤسسات المالية ذات الصلة التي تقوم بحشد الموارد لكفاءة استخدام الطاقة التي يمكن استخدامها عند التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في إطار الصندوق المتعدد الأطراف، بما في ذلك الطرائق التي تستخدمها تلك المؤسسات لتوفير مثل هذه الموارد إلى البلدان النامية وإمكانية تنفيذ الوكالات المنفذة لطلبات التمويل المشترك لتلك الموسسات (المقرر 83/82(د)).

6. وأعدت الأمانة الوثيقة الحالية استجابة للمقرر 83/82(د).

نطاق الوثيقة

7. استجابة للفقرة 2 من المقرر 10/XXIX، قدم فريق التقييم التقني والتكنولوجي إلى الاجتماع التاسع والعشرين للأطراف المقرر 10/XXIX تقرير فرقة عمل الفريق ("تقرير فرقة عمل فريق التقييم التقني والتكنولوجي") بشأن المسائل المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة عند التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية. ويقدم الفصل 3 من التقرير لمحة عامة شاملة للمؤسسات المالية المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة في قطاعات التبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية عند التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية. واستعرضت الأمانة واشتقت المعلومات من ذلك التقرير التي ستكون ذات صلة بالمناقشة في اللجنة التنفيذية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الأمانة بتحديث أو توسيع المعلومات المشتقة من تقرير فرقة عمل فريق التقييم التقني والتكنولوجي على النحو المطلوب، استنادا إلى المعلومات المتاحة علنا.

8. ولم تتواصل الأمانة بشكل رسمي مع أي من مؤسسات التمويل المذكورة في الورقة الحالية أو تطلب منها أي إسهامات. وقد توجد مؤسسات وآليات تمويل أخرى على المستويات الوطني والإقليمي و/أوالعالمي التي يمكن أن تقدم التمويل للكفاءة في استخدام الطاقة عند التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية؛ وعلاوة على ذلك، هناك شراكات وآليات أخرى يمكن أن تتطور لمعالجة كفاءة استخدام الطاقة في التبريد على نحو مباشر أو غير مباشر. ولذلك، فإن المعلومات المقدمة في الورقة الحالية قد لا تكون شاملة وتقدم الورقة تقييما أوليا ولمحة عامة على المعلومات المتوافرة في الوقت الحاضر.

[4] UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/65 وAdd.1

9. وتتألف الورقة من الأقسام التالية:

(أ) ملخص لنتائج تقرير فرقة عمل فريق التقييم التقني والتكنولوجي؛

(ب) الصناديق والمؤسسات المالية لحشد الموارد لكفاءة استخدام الطاقة؛

(ج) الطرائق التي تستخدمها المؤسسات لتقديم الموارد وجدوى الوكالات المنفذة التي تنفذ طلبات التمويل المشترك لهذه المؤسسات.

10. وقد عملت الأمانة تحت إرشادات وتكليف من اللجنة التنفيذية على إدارة الصناديق المتعلقة بالأنشطة والمشروعات لإزالة المواد الخاضعة للرقابة. وعند توافر موارد التمويل الخارجية، نظرت اللجنة التنفيذية بعناية في تلك الحالات ووجهت الأمانة بناء على ذلك. وتعتبر الأمانة أن العمل السابق للصندوق المتعدد الأطراف في هذا المجال يمكن أن يرشد مناقشات اللجنة التنفيذية بشأن حشد الموارد لكفاءة استخدام الطاقة التي يمكن استخدامها عند التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية على النحو المطلوب في الفقرة 7 من المقرر 5/XXX. وبناء عليه، قامت الأمانة بتلخيص هذه المعلومات في المرفق الأول بالوثيقة الحالية.

ملخص لنتائج تقرير فرقة عمل فريق التقييم التقني والتكنولوجي[5]

11. يرد أدناه، النتائج الرئيسية لفرقة عمل فريق التقييم التقني والتكنولوجي ذات الصلة بالورقة الحالية:

(أ) لعبت الصناديق المتعددة الأطراف دورا رئيسيا في توفير منح التمويل لسد الثغرات في التمويل العام بشأن المسائل المناخية؛ غير أن أغلبية الصناديق المناخية المتعددة الأطراف تعمل في قطاعات أخرى بخلاف قطاعات التبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية، مثل الحصول على الطاقة، ونقل الطاقة المتجددة والمشروعات الاستثمارية الأخرى ذات الصلة؛

(ب) زادت الاستثمارات العالمية في كفاءة استخدام الطاقة بنسبة 9 في المائة لتصل إلى 231 مليار دولار أمريكي في عام 2016 وما زالت المباني تسيطر على الاستثمارات العالمية لكفاءة استخدام الطاقة التي تشكل 58 في المائة من هذا المجموع في عام 2016. وتشكل أغطية المباني، والتدفئة، والتهوية وتكييف الهواء، والإضاءة والأجهزة الكهربائية ما قيمته 68 مليار دولار أمريكي، و22 مليار دولار أمريكي، و28 مليار دولار أمريكي و2 مليار دولار أمريكي، على التوالي. وقد ركز ما يقل عن 0,1 في المائة من مشروعات المساعدة الإنمائية الرسمية[6] في عامي 2014 و2015 على التبريد، مشيرة إلى تركيز دولي قليل للغاية على التبريد بالعلاقة إلى موضوعات التنمية الأخرى؛

(ج) على الرغم من المستوى المنخفض للتمويل المركز على قطاعات التبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية، هناك موارد مالية كثيرة لتنفيذ المشروعات في مجال كفاءة استخدام الطاقة. فبجانب مؤسسات التمويل التي تقدم موارد في شكل منح مباشرة، هناك مؤسسات مالية تقدم تمويلا للمشروعات من خلال آليات مثل القروض، والسندات الخضراء وغيرها من الأدوات. وعلاوة على ذلك، يعتبر رأس المال الخاص مصدرا إضافيا للشركات التي قد تهتم بتمويل مشروعات التنفيذ مقابل عوائد الاستثمار؛

[5] المقرر 10/XXIX تقرير فرقة عمل فريق التقييم التقني والتكنولوجي التابع ليونيب عن المسائل المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة عند التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية.

[6] تُعرَّف المساعدة الإنمائية الرسمية بأنها المعونة الحكومية المصممة لتعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية في البلدان النامية. ويتم استبعاد القروض والائتمانات للأغراض العسكرية.

(د) الفرص المتاحة للشراكات مع أهداف متبادلة بين مختلف مصادر الأموار، والخيارات للتمويل المشترك قد تكون مهمة لتخطيط المشروعات المحتملة ذات الصلة بكفاءة استخدام الطاقة في قطاع التبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية عند التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية؛

(هـ) من أجل تعزيز التمويل للمشروعات المحتملة التي تحقق أهداف بروتوكول مونتريال وأهداف الكفاءة في استخدام الطاقة في التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية، هناك حاجة إلى معالجة الحواجز أمام التنسيق مع المنظمات المالية القائمة (مثل مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق الاستثمارات المناخية) بغية إيجاد مجالات بؤرية استراتيجية مع منافذ/تدفقات مالية، وضمن إطار زمني مبسط لتحقيق هذه الأهداف. ولتحقيق ذلك، هناك حاجة إلى إقامة تواصل/تنسيق ملائما مع مؤسسات التمويل الرئيسية من أجل التحقق من إمكانية زيادة مستويات التمويل وتحسين تبسيط العمليات التي لا توجد حاليا أو التي بها مستويات منخفضة فقط من التمويل الذي يقدم إلى قطاعات التبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية، وتقييم هياكل التمويل التي يمكن أن تستند إلى وتكمل الصندوق المتعدد الأطراف الحالي، وإذا كان ملائما، وضع قواعد ولوائح وهياكل حوكمة لأي من مثل هذا التصميم المالي الجديد.

الصناديق والمؤسسات المالية لحشد الموارد لكفاءة استخدام الطاقة

12. ميّز تقرير فرقة عمل فريق التقييم التقني والتكنولوجي بين مؤسسات التمويل والمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات، مثل البرامج الثنائية، والتمويل من القطاعين العام والخاص، والمبادرات الخيرية.

13. ومؤسسات التمويل هي تلك المؤسسات التي تقدم دعما نقديا مباشرا لمشروع استنادا إلى معايير محددة وعملية تطبيق محددة. وفيما يلي مؤسسات التمويل التي ورد وصف لها في تقرير فرقة عمل فريق التقييم التقني والتكنولوجي[7]:

- برنامج كيغالي لكفاءة استخدام الطاقة
- مرفق البيئة العالمية

14. وتعتبر مؤسسات التمويل المؤسسات التي تقدم قروضا للمشروعات بموجب تطبيق متطلبات وشروط تقليدية.[8] وفيما يلي مؤسسات التمويل التي ورد وصف لها في تقرير فرقة عمل فريق التقييم التقني والتكنولوجي[9]:

- الصندوق الأخضر للمناخ
- صندوق الاستثمارات المناخية
- مجموعة البنك الدولي
- مصارف التنمية الإقليمية، بما في ذلك بنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الأسيوي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية
- البنك الأوروبي للاستثمار
- برامج التمويل الأوروبية الأخرى لكفاءة استخدام الطاقة، بما في ذلك الصندوق العالمي لكفاءة الطاقة والطاقات المتجددة؛ وبرنامج أفق 2020.

15. وتشمل المؤسسات الأخرى المؤسسات الوطنية ووكالاتها المنفذة ذات الصلة وبرامجها. ومن بين هذه المؤسسات، وصف تقرير فرقة عمل فريق التقييم التقني والتكنولوجي البرامج الثنائية التالية:[10]

[7] يرد وصف لهذه المؤسسات في الصفحات 74 إلى 79 من تقرير فرقة عمل فريق التقييم التقني والاقتصادي.
[8] يمكن أن تقدم هذه المؤسسات أيضا التمويل المختلط (مثل المنح، ومرفق الأموال المتجددة).
[9] يرد وصف لهذه المؤسسات في الصفحات 79 إلى 87 من تقرير فرقة عمل فريق التقييم التقني والاقتصادي.

- الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)
- وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة (USAID)
- الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA).

16. وعند استعراض قائمة مؤسسات التمويل والمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات في تقرير فرقة عمل فريق التقييم التقني والتكنولوجي، لاحظت الأمانة ما يلي:

(أ) مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ والصندوق المتعدد الأطراف هم المؤسسات العالمية الثلاث التي تم إنشاؤها لمعالجة المشاكل البيئية العالمية:

(1) الصندوق المتعدد الأطراف هو آلية مالية لبروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون؛

(2) مرفق البيئة العالمية هو آلية مالية للاتفاقيات البيئية التالية: اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (UNCBD)؛ واتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (POPS)؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)؛ واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق؛

(3) الصندوق الأخضر للمناخ هو الكيان التشغيلي للآلية المالية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

(ب) البنك الدولي هو أحد الوكالات المنفذة الأربع للصندوق المتعدد الأطراف. وبعد اعتماد تعديل كيغالي، أشارت مجموعة البنك الدولي إلى أنها كجزء من إطار عملها بشأن تغير المناخ، فقد أعدت "خطة دعم تشمل زيادة قروضنا للكفاءة في استخدام الطاقة لمصاحبة التخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون،" حتى أن قروضها المتوقعة بقيمة مليار دولار أمريكي بحلول عام 2020 ستكون لكفاءة استخدام الطاقة في المناطق الحضرية "يمكن أن تدعم إعداد تكنولوجيات تبريد عالية الكفاءة التي تستخدم أيضا سوائل تبريد مراعية للمناخ."؛

(ج) قبل الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف في بروتوكول مونتريال، أصدر البيت الأبيض للولايات المتحدة الأمريكية بيانا صحفيا في 22 سبتمبر 2016،[11] يعلن عن نية 16 بلدا من البلدان المانحة (أي غير أطراف المادة 5) تقديم 27 مليون دولار أمريكي في عام 2017 لمساعدة بلدان المادة 5 خلال البدء السريع لدعم التنفيذ إذا تم اعتماد تعديل طموح للهيدروفلوروكربون مع تاريخ تجميد مبكر كافي في عام 2016. وتكميلا للتمويل الإضافي من البلدان المانحة، أعلنت مجموعة من 19 مؤسسات خيرية عن نيتها تقديم 53 مليون دولار أمريكي لبلدان المادة 5 لدعم تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة.[12] واستنادا إلى المساهمات من المؤسسات الخيرية، تم إطلاق مبادرة برنامج كيغالي لكفاءة التبريد (K-CEP) في أبريل/نيسان 2017.

17. واستنادا إلى الملاحظات المبينة أعلاه، تقدم الورقة الحالية معلومات عن مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، والبنك الدولي ومبادرة برنامج كيغالي لكفاءة التبريد (K-CEP). كما تعرض لمحة عامة عن تقرير فرقة عمل فريق التقييم التقني والتكنولوجي بشأن المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الأخرى.

---

[10] يرد وصف لهذه المؤسسات في الصفحات 87 إلى 89 من تقرير فرقة عمل فريق التقييم التقني والاقتصادي.

[11] https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2016/09/22/leaders-100-countries-call-ambitious-amendment-montreal-protocol-phase

[12] UNEP/OzL.Pro/ExCom/77/70/Rev.1

مرفق البيئة العالمية[13]

18. مرفق البيئة العالمية هو شراكة دولية من 183 بلدا، ومؤسسات دولية (بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة ومصارف التنمية المتعددة الأطراف)، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وهو يعالج المسائل البيئية العالمية. وأسس مرفق البيئة العالمية في عام 1992 ومنذ إنشائه، قدم حوالي 18 مليار دولار أمريكي في صورة منح وحشد حوالي 93 مليار دولار أمريكي كتمويل لأكثر من 4.500 مشروعا في 170 بلدا مع استثمارات تركز على التنوع البيولوجي، والتخفيف من حدة تغير المناخ، والمياه الدولية، وتدهور الأراضي والغابات، والمواد الكيميائية والنفايات. غير أن المرفق يتزايد في سعيه لتحقيق منافع بيئية متعددة من خلال الاستثمارات المتكاملة عبر أبعاد متنوعة للبيئة العالمية.

19. ويقدم مرفق البيئة العالمية الدعم لتنمية القدرات من أجل التنفيذ الناجح للاتفاقيات الدولية التي يعمل المرفق كآلية مالية لها. وهذه عملية محلية أساسا تحدد القدرات اللازمة من حيث الناس والبنية التحتية. وتلتزم تنمية القدرات في مرفق البيئة العالمية بالكامل للشواغل والأولويات التي أعرب عنها المجتمع الدولي.

20. وضمن مجال التخفيف من تغير المناخ، اشتمل مرفق البيئة العالمية على التخفيف المستدام لتركزات غازات الدفيئة في المحيط الجوي. ويشمل ذلك بالتحديد التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، والاستخدام المتزايد للطاقة المتجددة وخفض استخدام موارد الوقود الأحفوري، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وزيادة اعتماد التكنولوجيات الإبتكارية وممارسات الإدارة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة واحتجاز الكربون، وحفظ وتعزيز مخزونات الكربون في الزراعة، والغابات، والاستخدامات الأخرى للأراضي.

طرائق التمويل وآليات السوق المحتملة

21. بحلول نهاية عام 2015/ استثمر مرفق البيئة العالمية في 1.000 مشروعا للتخفيف من المناخ، بما في ذلك أكثر من 200 مشروعا لكفاءة استخدام الطاقة. وساعد المرفق 46 بلدا على إعداد الخطط الوطنية لخفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة. وقد أدى التمويل من المرفق البالغ 4,2 مليار دولار أمريكي في استثمارات في مجال التخفيف من المناخ إلى توليد تمويل إضافي بحوالي عشرة أضعاف (38,3 مليار دولار أمريكي) من شركاء آخرين. واختتم بنجاح مرفق البيئة العالمية التجديد السابع لموارده في يونيه/حزيران 2018 بتعهدات تمويل بمقدار 4,1 مليار دولار أمريكي، منها 802 مليون دولار أمريكي مخصصا للمجال البؤري لتغير المناخ، الذي يشتمل على الأنشطة المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة والتي يمكن أن تتعلق بمعدات التبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية.

22. وهناك أربعة أنواع من المشروعات وهي المشروعات كبيرة الحجم (أكثر من 2 مليون دولار أمريكي)، والمشروعات متوسطة الحجم (حتى 2 مليون دولار أمريكي)، والأنشطة التمكينية (وسائل لاستيفاء التقارير الأساسية إلى الاتفاقيات) والنُهج البرنمجية (مزيج من المشروعات كبيرة الحجم والمشروعات متوسطة الحجم مع تركيز مشترك للاستعانة بالواحدة الأخرى وتكميلها). وتتبع هذه المشروعات دورات مشروع محددة تتعلق بعملية الموافقة والإطار الزمني لإعداد المشروعات وتنفيذها.

23. وعن طريق دعم التحالفات بين أصحاب المصلحة المتعددين عبر طائفة واسعة من المسائل البيئية، تشير التقديرات إلى أن مرفق البيئة العالمية قد حقق 5,2 دولارات أمريكية في شكل تمويل إضافي لكل دولار أمريكي يتم استثماره. واستخدم المرفق تمويلا مختلطا (أي التآزر بين تمويل التنمية ورأس المال الخاص) من أجل الحد من المخاطر وزيادة الفرص أمام المستثمرين من القطاع الخاص. وهو يحشد الشركاء أيضا من مختلف القطاعات حول مسألة معينة. وقد أظهرت الخبرة من مرفق البيئة العالمية أن تمويل المرفق يحفز المستثمرين من القطاع الخاص على اتخاذ إجراء بشأن تغير المناخ.

[13] www.thegef.org

24. ويعتبر التمويل المشترك اختياريا للأنشطة التمكينية للمرفق، ولكنه لازم لجميع المشروعات كبيرة الحجم والمشروعات متوسطة الحجم، وبرامج مرفق البيئة العالمية. والتمويل من المرفق يتحدد على أساس مبدأ التكاليف الإضافية المتفق عليه. ويمكن اعتبار التمويل المشترك من القطاع الخاص أو من المستفيدين بالمشروع خلال التنفيذ على أنه تمويل مشترك مؤكد، شريطة أن وثيقة المشروع تتضمن معالم رئيسية واضحة ومستويات تمويل دنيا مشابهة.

25. ويستخدم نظام للتخصيص الشفاف للموارد (STAR). وتخصص أمانة مرفق البيئة العالمية الموارد بطريقة إرشادية للبلدان المؤهلة فيها في فترة تجديد الموارد؛ استنادا إلى أولويات استراتيجية تحدد في فترة تجديد موارد المرفق لمجالات بؤرية وأولويات وطنية بعينها، وتستخدم البلدان فرادى الأموال المخصصة بموجب إطار التخصيص الشفاف للموارد. وفي فترة التجديد السابع لموارد المرفق، شمل نظام التخصيص الشفاف للموارد ثلاثة مجالات بؤرية وهي: التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وتدهور الأراضي. ويمكن في الفترات القادمة لتجديد موارد مرفق البيئة العالمية أن يغطي إطار التخصيص الشفاف للموارد مجالات بؤرية وبرامج أخرى.

الصندوق الأخضر للمناخ

26. الصندوق الأخضر للمناخ هو صندوق عالمي يدعم جهود البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية والدول الضعيفة بشكل خاص، للتصدي لتحدي تغير المناخ.

27. ويتم تمويل الصندوق الأخضر للمناخ من مصادر مختلفة، من القطاع العام (البلدان المتقدمة، بل أيضا بعض من البلدان النامية، والمناطق والمدن) والقطاع الخاص. وتعالج هذه الموارد احتياجات وأولويات التخفيف والتكيف في البلدان النامية من خلال مبدأ ملكية البلد. ولدى البلدان النامية طريقة وصول مباشرة حتى تتمكن المنظمات الوطنية ودون الوطنية من الحصول على تمويل يتجاوز مباشرة التمويل من المؤسسات المتعددة الأطراف.

28. ويستخدم الصندوق الأخضر للمناخ الاستثمار العام لتحفيز التمويل الخاص، مما يضاعف من تأثير تمويله الأولي عن طريق فتح الأسواق أمام استثمارات جديدة. ويمكن أن تكون استثمارات الصندوق الأخضر للمناخ في شكل منح أو قروض أو حقوق ملكية أو ضمانات. وحافظة الصندوق الأخضر للمناخ لديها 102 مشروعا وبرنامجا تمت الموافقة عليها، تبلغ قيمتها حوالي 5 مليارات دولار أمريكي[14] لمساعدة البلدان النامية في تنميتها المنخفضة الانبعاثات والمرنة للمناخ.

طرائق التمويل وآليات السوق المحتملة

29. ينفذ الصندوق الأخضر للمناخ مشروعات من خلال الشراكات مع الكيانات المعتمدة، التي تقدم مقترح مشروع، بالتشاور الوثيق مع نقاط الاتصال الوطنية، لنظر مجلس الصندوق الأخضر للمناخ.[15] ويجب تأييد كل مشروع من مجلس الصندوق الأخضر للمناخ، من خلال رسالة عدم اعتراض من نقطة الاتصال الوطنية.

30. وإذا تمت الموافقة على مشروع، تتولى الكيانات المتعمدة المسؤولية عن الإشراف والرقابة والإدارة والرصد للمشروعات والبرامج الشاملة التي يعتمدها الصندوق الأخضر للمناخ. ويمكن أن تقوم الهيئات المنفذة بذلك بالنيابة عن الكيانات المعتمدة عن طريق توجيه الأموال وتنفيذ النشاط الممول. ويمكن أن تلبي الكيانات المعتمدة أيضا طلبات للمقترحات الصادرة عن الصندوق الأخضر للمناخ من أجل تلبية الاحتياجات الحالية وسد الثغرات الحالية في مجال تمويل المناخ. وعند إصدار دعوة لتقديم اقتراحات، قد يوافق الصندوق الأخضر للمناخ على الاقتراحات من كيانات

[14] الموقع الشبكي للصندوق الأخضر للمناخ: https://www.greenclimate.fund/what-we-do/portfolio-dashboard؛ 9 أبريل/نيسان 2019. يرجى ملاحظة أن هذه الرقم سيتغير بمرور الزمن.

[15] باستثناء اليونيدو، الوكالات المنفذة الأخرى هي كيانات معتمدة.

غير معتمدة بعد، ولكن في مثل هذه الحالة، ينبغي على الكيانات غير المعتمدة أن تنضم إلى الكيانات المعتمدة عند التقديم الرسمي لاقتراحات التمويل من الصندوق الأخضر للمناخ.

طلبات تقديم الاقتراحات

31. أنشأ الصندوق الأخضر للمناخ عدة برامج داعمة لإصدار دعوات لتقديم الاقتراحات، بما في ذلك:

(أ) البرنامج التجريبي للمؤسسات الصغري والصغيرة والمتوسطة الحجم: يهدف البرنامج إلى دعم المؤسسات الصغري والصغيرة والمتوسطة الحجم في التصدي للتحديات المتعلقة بالتخفيف والتكيف؛

(ب) تعزيز الوصول المباشر: خصص الصندوق الأخضر للمناخ 200 مليون دلار أمريكي لعشرة مقترحات تمويل تجريبية باعتماد طرائق تنفيذ الحصول المباشر المعزز؛

(ج) حشد التمويل للبرامج التجريبية الكبيرة: خصص الصندوق الأخضر للمناخ 500 مليون دولار أمريكي لهذا البرنامج لتحديد المشروعات والبرامج الإبتكارية وعالية التأثير التي تحشد استثمارات القطاع الخاص في أنشطة تغير المناخ.

32. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ الصندوق الأخضر للمناخ عملية مبسطة للموافقة بالنسبة لبعض المشروعات الصغيرة (مذكرات مفاهيمية) التي يمكن أن تقدم للنظر فيها. وهذه المشروعات يمكن تقديمها طالما كان حجم المشروع لا يزيد على 10 ملايين دولار أمريكي[16] من الميزانية الكلية للمشروع، والمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية تكون عند أدنى حد والمشروع الصغير مستعد أن يكبر إلى التنمية ذات الانبعاثات المنخفضة والقادرة على الصمود. وتقدم اقتراحات التمويل إلى أمانة الصندوق الأخضر للمناخ لتمر بعملية استعراض قبل النظر في الموافقة عليها من جانب مجلس الصندوق الأخضر للمناخ.

33. وحدد الصندوق ثمانية مجالات للتأثير تقدم فوائد رئيسية للتخفيف والتكيف. وعلى وجه الخصوص، تعتبر مجالات "المباني والمدن والصناعات ذات الكفاءة في استخدام الطاقة" و "النقل المنخفض الانبعاثات" ذات صلة بتركيز هذا التقرير. وفي الوقت الحالي، يتم إعداد المشروعات وتقديمها إلى مجلس الصندوق الأخضر للمناخ للموافقة عليها. وتتم الموافقة على مكونات المشروع إذا كانت تتفق مع المبادئ التوجيهية والإجراءات، والتي لا تزال قيد الإعداد.

34. وستضع أمانة الصندوق الأخضر للمناخ وثيقة ترسيم خرائط تحدد جميع العناصر المتعلقة بأهلية المشروع والبرنامج ومعايير الاختيار المدرجة لمقترحات التمويل لينظر فيها المجلس في اجتماعه الثامن عشر.[17] ويأخذ ذلك أيضًا في الاعتبار أفضل الممارسات من الصناديق المتعددة الأطراف الأخرى والنُهج الأخرى لمعاجة ما يلي:

(أ) إعداد وتطبيق منهجية لحساب التكاليف الإضافية و/أو المنهجيات البديلة، حسب الاقتضاء؛

(ب) إرشادات بشأن نهج ونطاق تقديم الدعم لأنشطة التكيف؛

(ج) سياسات بشأن التمويل المشترك؛

(د) خيارات لمزيد من الإرشادات بشأن الإقراض الميسر،[18] والمباني والعمل المرتبط بها.

[16] مستوى التمويل في الصندوق الأخضر للمناخ.

[17] القرار B.17/10 للصندوق الأخضر للمناخ: وضع الأولويات الاستراتيجية للبرامج.

35. وفي وثيقة الصندوق الأخضر للمناخ بشأن البرمجة الاستراتيجية لأول تجديد لموارد الصندوق الأخضر للمناخ ("وثيقة الصندوق الأخضر للمناخ بشأن البرمجة الاستراتيجية")، يذكر أن أحد المجالات البؤرية للصندوق ينبغي أن تدعم تطوير تكنولوجيات مستدامة من الوجهة البيئية، ونقل التكنولوجيا والبحوث والتطوير التعاونية.[19] ويعمل اثنان من المجالات التي يرى الصندوق فرصا للمساهمة مع الصناديق المناخية الأخرى لزيادة وتكرار الاستثمارات الناجحة وتسريع الاستثمارات الخضراء عن طريق المستثمرين الرئيسيين، والإبقاء على القيمة الأساسية للصندوق فيما يتعلق بدعم التحول القطري من خلال الاستثمار المحفز. وعلاوة على ذلك، في وثيقة الصندوق الأخضر للمناخ بشأن البرمجة الاستراتيجية، تم تحديد الإداء الأدنى للطاقة في المضخات الحرارية وأجهزة التدفئة والتبريد فضلا عن العزل كمداخلات لتهيئة البيئة التمكينية لفكرة التحول في كفاءة استخدام الطاقة.[20]

البنك الدولي

36. تتكون مجموعة البنك الدولي من خمس منظمات دولية تقدم قروضًا وتقدم المساعدة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ومنظماته الخمس هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، ويشار إليها مجتمعة باسم البنك الدولي؛ ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)؛ والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)؛ والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID).

37. وتركز أنشطة البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية) على البلدان النامية، في مجالات مثل التنمية البشرية (مثل التعليم، والصحة) والزراعة والتنمية الريفية (مثل الري والخدمات الريفية)، وحماية البيئة (مثل الحد من التلوث، ووضع وإنفاذ القواعد)، والبنية التحتية (مثل الطرق، والانعاش الحضري، والكهرباء)، ومشروعات التشييد الصناعي الكبرى، والحوكمة (مثل القضاء على الفساد، وتطوير المؤسسات القانونية).

38. وشجعت مجموعة البنك الدولي على أربع خطوات أخرى يمكن اتخاذها لتوسيع عملها في كفاءة استخدام الطاقة في قطاعات التبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية عند التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية:

(أ) إجراء دراسات لتحديد الأماكن التي يمكن أن تكون فيها الآثار أكبر - أشير إلى دراسة واحدة في باكستان حيث تشير التقديرات إلى أن الانتقال إلى سوائل تبريد جديدة يمكن أن يقلل استهلاك الطاقة من تكييف الهواء بنسبة 40 في المائة ويقلل من انبعاثات غازات الدفيئة بمقدار 8 ملايين طن؛

(ب) دمج العمل في مجالي المساعدة التقنية والسياسات مع التمويل الميسّر؛

(ج) استعمال التمويل الجديد من بروتوكول مونتريال لمساعدة البلدان؛[21]

(د) تبادل المعارف والممارسات بين البلدان لتعجيل العمل.

---

[18] لا يوجد تعريف واحد للتساهلية، ولكن هذا المصطلح قد استخدم عادة في سياق الإقراض للحكومات، ولاسيما كجزء من تعريف حسابات الدين الخارجي. ويعرّف صندق النقد الدولي الإقراض بشروط تيسيرية بأنه "قروض يتم تقديمها بشروط أكثر سخاء من القروض بشروط السوق. ويتحقق التيسير إما من خلال تحديد أسعار فائدة أدنى من الأسعار المتوافرة في السوق أو من خلال إتاحة فترات سماح أو مزيج منهما. وعادة ما تقترن القروض الميسرة بفترة سماح طويل." صندوق النقد الدولي، 2003. "إحصائيات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها. الملحق الثالث، معجم مصطلحات الدين الخارجي، واشنطن العاصمة، GCF/B.19/12/R.

[19] الصفحات 33 و35 و36 من وثيقة الصندوق الأخضر للمناخ بشأن البرمجة الاستراتيجية، فبراير/شباط 2019.

[20] الصفحة 77 من وثيقة الصندوق الأخضر للمناخ بشأن البرمجة الاستراتيجية، فبراير/شباط 2019.

[21] لا تتوافر تفاصيل محددة؛ ويفترض أن يتعلق ذلك بالأنشطة الإضافية التي يمكن إجراؤها في إطار مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف.

طرائق التمويل

39. يقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية قروضا بمعدلات تفضيلية للبلدان الأعضاء، فضلا عن منح للبلدان الأخرى. وغالبا ما تكون القروض أو المنح للمشروعات المحددة مرتبطة بالتغيرات في السياسات الأوسع نطاقا في قطاع ما أو في اقتصاد البلد ككل. فعلى سبيل المثال، فإن قرضا لتحسين الإدارة البيئية الساحلية قد يكون مرتبطا بتطوير المؤسسات البيئية الجديدة على المستويين الوطني والمحلي وتنفيذ قواعد جديدة للحد من التلوث.

برنامج كيغالي لكفاءة التبريد

40. برنامج كيغالي لكفاءة التبريد هو مبادرة خيرية قيمتها 52 مليون دولار أمريكي أطلقت في أبريل/نيسان 2017 بهدف دعم أطراف المادة 5 على إدماج الكفاءة في استخدام الطاقة في الانتقال إلى سوائل التبريد. وقد تعهد ما مجموعه 17 مؤسسة وأفراد بأموال للمساعدة في زيادة كفاءة استخدام الطاقة في التبريد في البلدان النامية.

41. وتشمل أهداف البرنامج ما يلي:

(أ) زيادة إمكانية تحقيق التخفيف الشامل لما يصل إلى 50 غيغا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بالنسبة للتبريد بالكفاءة المتزايدة في استخدام الطاقة (تراكمية حتى عام 2050)؛

(ب) حوافز مبكرة وإجراءات إضافية سريعة لاستبدال الحلول غير الفعالة ومرتفعة القدرة على إحداث الاحترار العالمي؛

(ج) الربط الناجح بين كفاءة استخدام الطاقة مع عمل مونتريال بروتوكول؛

(د) بناء وتعزيز سياسات وبرامج التوعية والصرامة لكفاءة استخدام الطاقة؛

(ه) تنمية وتعزيز قدرات المؤسسات والمجتمع المدني والسوق على العمل بشأن الحلول الفعالة للتبريد وذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي؛

(و) المساهمة في التنمية المستدامة عن طريق زيادة الحصول على التبريد الفعال وبقدرة منخفضة على إحداث الاحترار العالمي؛

(ز) الحد من تكاليف التشغيل للتبريد بدون زيادة مادية في التكاليف الرأسمالية، حيث تعرّف الزيادة المادية في التكاليف الرأسمالية بأنها زيادة في التكاليف الرأسمالية التي يمكن أن تحدث تغيرا كبيرا في توقعات الطلب والعرض في الأسواق على حلول التبريد؛

(ح) جذب التمويل الإضافي والاستفادة منه، وفي نفس الوقت، تكميل التمويل العام والخاص.

42. وقد تم الالتزام بأكثر من 35 مليون دولار أمريكي لأنشطة الدعم بما فيها تدريب وتطوير استراتيجيات التبريد الوطنية؛ والسياسات، والمعايير والبرامج؛ والحصول على التبريد. وبينما يتم تقديم غالبية التمويل في برنامج كيغالي لكفاءة التبريد من خلال منح للشركاء المنفذين العاملين مع حكومات أطراف المادة 5 المشاركة، تم تخصيص 10 ملايين دولارات أمريكية بموجب "نافذة التمويل" التي ترمي إلى حشد التمويل للتبريد الفعال والنظيف الذي يكمل الأنشطة العالمية والإقليمية والقطرية المدعومة في إطار نوافذ أخرى. ويسعى إلى إيضاح كيف يمكن للمنح الموجهة أن تفتح التمويل الإضافي اللازم لإدماج تحسينات الفعالية مع التحول إلى غازات الدفيئة المفلورة.[22]

[22] تقرير فريق التقييم التقني والتكنولوجي لعام 2018 و https://www.k-cep.org/

43. وتعتبر جميع بلدان المجموعة 1 من بلدان المادة 5 البالغ عددها 127 بلدا مؤهلة في تعديل كيغالي. وسيحدد برنامج كيغالي لكفاءة التبريد أولويات الدعم على أساس إمكانية الحد من الانبعاثات، وحالة سوق التبريد (مثل المنتجين والمصدرين الرئيسيين)، والأطر السياساتية، والاقتصاد السياسي، والتوزيع الجغرافي، والمبادرات القائمة. ويمكن أن تطلب البلدان الدعم من خلال الوكالات الثنائية والمنفذة للصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال.

44. ويعمل برنامج كيغالي لكفاءة التبريد على التغلب على حواجز التمويل، وهي أساسية لإحداث تقدم في كفاءة استخدام الطاقة في حلول التبريد؛ وهو يقدم التمويل للمساعدة التقنية، وإعداد وإدارة المشروعات وتمويل التكاليف الإضافية لخيار كفاءة أعلى في استخدام الطاقة.[23]

مؤسسات التمويل والمؤسسات المالية الأخرى

45. يعرض الجدول 1 لمحة عامة عن مؤسسات التمويل والمؤسسات المالية الأخرى الواردة في تقرير فرقة عمل فريق التقييم التقني والتكنولوجي، بما في ذلك القسم من التقرير التي ورد وصف لها.

الجدول 1: لمحة عامة لمؤسسات التمويل والمؤسسات المالية الأخرى

المؤسسة*	لمحة عامة
مؤسسات التمويل (القسم 3-3)	
صندوق الاستثمارات المناخية (القسم 3-3-2)	يعمل صندوق الاستثمارات المناخية البالغ 8 مليارات دولار أمريكي على تسريع العمل المناخي عن طريق تمكين التحولات في التكنولوجيا النظيفة، والوصول إلى الطاقة، والقدرة على الصمود أمام المناخ، والغابات المستدامة في البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل. ويوفر صندوق التكنولوجيا النظيفة (CTF) في صندوق الاستثمارات المناخية الذي تبلغ تكلفته 5.4 مليار دولار أمريكي الموارد اللازمة لزيادة تكنولوجيات الكربون المنخفض مع إمكانية كبيرة لتحقيق وفورات طويلة الأجل في انبعاثات غازات الدفيئة. وتمت الموافقة على أكثر من 4 مليارات دولار أمريكي (75 في المائة من موارد CTF) للتنفيذ في مجال الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، والنقل النظيف.
مصارف التنمية الإقليمية (القسم 3-3-4)	
مصرف التنمية الأفريقي (القسم 3-3-4-1)	الهدف من مجموعة مصرف التنمية الأفريقي هو تحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة والتقدم الاجتماعي في البلدان الأعضاء الإقليمية، وبالتالي المساهمة في الحد من الفقر. ويحقق المصرف هذا الهدف من خلال تعبئة الموارد وتخصيصها للاستثمار في البلدان الأعضاء الإقليمية؛ ومن خلال تقديم المشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية لدعم جهود التنمية. وتحدد استراتيجية المصرف مجالات الأولوية الخمسة التالية لتحقيق عملها وتحسين جودة النمو في إفريقيا: تطوير البنية التحتية؛ والتكامل الاقتصادي الإقليمي؛ وتنمية القطاع الخاص؛ والحوكمة والمساءلة؛ والمهارات والتكنولوجيا.
بنك التنمية الآسيوي (القسم 3-3-4-2)	بدأ تصور بنك التنمية الآسيوي في أوائل الستينيات كمؤسسة مالية. ويساعد بنك التنمية الآسيوي أعضائه وشركائه من خلال تقديم القروض، والمساعدة الفنية، والمنح، والاستثمارات في الأسهم لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويمول بنك التنمية الآسيوي مشاريع في القطاع العام ويقدم مساعدة مالية مباشرة لمشاريع القطاع الخاص. ولإنشاء مزيد من أوجه التآزر، يشترك بنك التنمية الآسيوي مع الآخرين في تمويل مشاريع التنمية في المنطقة (التمويل المشترك). وتم إنشاء مرفق (مرفق شراكة تمويل الطاقة النظيفة) في أبريل 2007 لمساعدة الدول الأعضاء على تحسين أمن الطاقة والانتقال إلى استخدام منخفض الكربون من خلال استثمارات فعالة من حيث التكلفة، لا سيما في التقنيات التي تؤدي إلى التخفيف من غازات الدفيئة.
المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير (القسم 3-3-4-3)	لدى المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير برنامجا بشأن كفاءة استخدام الطاقة يغطي تحديثات الطاقة غير الفعالة ومعدات توليد الحرارة إلى أفضل التكنولوجيات المتوافرة؛ والاستثمارات في تخفيض حرق الغازات؛ والاستثمار في الشبكات الذكية والبنية التحتية للعدادات. ويعمل المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير مع الحكومات والوكالات من خلال المساعدة التقنية وحوار السياسات لدعم إدخال أو مراجعة معايير كفاءة استخدام الطاقة، مثل معايير البناء وإنشاء الأطر السياساتية لكفاءة استخدام الطاقة.

[23] يتاح المزيد من التفاصيل المتعلقة بالصندوق وأنشطته على الرابط التالي: https://www.k-cep.org/

المؤسسة*	لمحة عامة
بنك التنمية للبلدان الأمريكية (القسم 3-4-3-4)	يقوم البنك بتمويل المحطات الكبيرة لتوليد الكهرباء من الرياح، ونظم الطاقة الشمسية للمناطق الريفية، ومرافق الوقود الحيوي التي تولّد الكهرباء، والبرامج التي تشجع على الإضاءة الفعالة. وهو يساعد في التحديث التعديلي للمرافق الهيدروكهربائية التي لديها توربينات أكثر كفاءة، مع ضمان أن مشروعات السدود الجديدة والغاز الطبيعي تستوفي المعايير الاجتماعية والبيئية الصارمة. وقد انضم بنك التنمية للبلدان الأمريكية مع مرفق البيئة العالمية كشريك منفذ، بما في ذلك في المشروعات المتعلقة لكفاءة استخدام الطاقة، وبعضها في قطاع المباني (ولم تتمكن الأمانة من تحديد هذه المشروعات على الموقع الشبكي لبنك التنمية للبلدان الأمريكية).
البنك الأوروبي للاستثمار (القسم 3-4-3-5)	يقدم البنك الأوروبي للاستثمار التمويل طويل الأجل للمشروعات الاستثمارية المستدامة والسليمة في دعم أهداف سياسة الاتحاد الأوروبي في أوروبا وخارجها، من خلال الإقراض، والجمع بين الأدوات ودعم القدرات الإدارية الاستشارية وإدارة المشروعات من أجل تيسير الاستثمار. وتمثل أنشطة البنك الأوروبي للاستثمار في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته أكثر من 25 في المائة من مجموع التمويل، وهو مبلغ من المتوقع أن يزيد إلى 35 في المائة بحلول عام 2020. وفيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بكفاءة استخدام الطاقة، كان لدى البنك الأوروبي للاستثمار مشروعات في عام 2017 تبلغ قيمتها 4,8 مليار يورو اشتملت التعديل التحديثي وتوسيع البنية التحتية الاجتماعية والحضرية الحالية والخدمات (تدفئة وتبريد المناطق، والتوليد المشترك، وإعادة تهيئة وتحديث المباني، وتحسين العمليات الصناعية، وتحسين وتحديث قيم الطاقة للنقل الحضري، وشبكات المياه وإدارة المياه).
البرامج الأوروبية المتخصصة الأخرى (القسم 3-3-6)	
الصندوق العالمي لكفاءة الطاقة والطاقات المتجددة (القسم 3-3-6-1)	يستثمر الصندوق العالمي لكفاءة الطاقة والطاقات المتجددة رأس المال المخاطر في القطاعين العام والخاص في صناديق الطاقة المتجددة المتخصصة وصناديق الاستثمار الخاصة بكفاءة استخدام الطاقة التي تطور مشاريع صغيرة ومتوسطة في الأسواق الناشئة. وتركز أموال الصندوق العالمي لكفاءة الطاقة والطاقات المتجددة على مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، التي تنشر تقنيات مثبتة. وهذا برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي.
برنامج أفق عام 2020 (القسم 3-3-6-2)	هذا البرنامج هو أكبر برامج البحث والإبتكار في الاتحاد الأوروبي، ولديه تمويل متوافر يبلغ حوالي 80 مليار يورو على مدى سبع سنوات (2014 إلى 2020)، بالإضافة إلى أي استثمار خاص يجتذبه هذا التمويل. ويشمل برنامج عمل "الطاقة الآمنة والنظيفة والفعالة" مجال كفاءة استخدام الطاقة بالنسبة لأمور منها أنشطة البحث والتطوير التي تركز على المباني، والصناعة، والتدفئة والتبريد، والمنتجات والخدمات المتعلقة بالطاقة. وهذا برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي.
البرامج الثنائية** (القسم 3-4)[24]	
وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة (القسم 3-4-2)	أنشئت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بموجب أمر تنفيذي في عام 1961 لقيادة جهود التنمية الدولية والبشرية في حكومة الولايات المتحدة. وهي تعمل في أكثر من 100 بلدا من أجل "النهوض بالصحة العالمية، ودعم الاستقرار العالمي، وتقديم المساعدة البشرية، وحفز الإبتكار والشراكات، وتمكين المرأة والبنات". وفي عام 2017، استثمرت الوكالة 84 مليون دولار أمريكي في مجال الحماية البيئية عامة مع خفض متوقع لانبعاثات غازات الدفيئة حتى عام 2030 من القوانين المعتمدة، والسياسات، والقواعد أو التكنولوجيات المتعلقة بالطاقة النظيفة، وحشدت 47 مليون دولار أمريكي في استثمارات للطاقة النظيفة.
الوكالة الكندية للتنمية الدولية (القسم 3-4-3)	الوكالة الكندية للتنمية الدولية هي وكالة في الحكومة الفيدرالية مسؤولة عن إدارة معظم برامج التعاون المشترك الرسمي لكندا مع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل خفض الفقر والمساهمة في تحقيق عالم يسوده الأمان والإنصاف والرخاء على نحو أكبر. والوكالة الآن موجودة في أكثر من 100 بلدا وتدير ميزانية تبلغ حوالي 2,1 مليار دولار كندى في السنة. وتركز الوكالة الكندية للتنمية الدولية جهودها في الأولويات التالية: الاحتياجات البشرية الأساسية، المشاركة الكاملة للنساء، والبنية التحتية للفقراء، وحقوق الإنسان/التنمية الديمقراطية/الحوكمة، وتطوير القطاع الخاص والبيئة. وفي عام 2013، حول قانون الوكالة الكندية للتنمية الدولية إلى إدارة، مما أنشأ إدارة الشؤون الخارجية، والتجارة والتنمية (DFATD) تحت وزارة الشؤون الخارجية.
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي [25](GIZ)	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، هي وكالة كلفتها وزارة ألمانيا الاتحادية للتعاون والتنمية الاقتصادية. وهي تركز على عدة مجالات للتعاون، بما في ذلك البيئة وتغير المناخ. وفي هذا المجال، هناك برنامجان، الأوزون المتكامل وحماية المناخ، والاقتصاد الفعال من حيث الموارد، الذي يدعم مشروعات في كفاءة استخدام الطاقة . وتساعد الوكالة في اختيار البدائل المراعية للبيئة للمواد المستنفدة للأوزون وتحويل خطوط الإنتاج إلى تكنولوجيات مراعية للبيئة. ولدى الوكالة أيضا برنامج لكفاءة الطاقة في المباني (PEEB) الذي يقدم التمويل للمشروعات الكبرى لزيادة كفاءة استخدام الطاقة في المباني في بلدان شريكة مختارة. والوكالة لديها موارد

[24] وفقا لقاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، هناك 29 بلدا في لجنة المساعدة الإنمائية التي قدمت مساعدة بلغت 147 مليار دولار أمريكي؛ ويشمل ذلك المساعدة لطائفة من جوانب التنمية بما فيها تغير المناخ. وسوف يتطلب مستوى المساعدة في تطبيق كفاءة استخدام الطاقة في قطاعات التبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية تقييما أكثر تفصيلا لحافظة المساعدة لكل بلد.

[25] www.giz.de

المؤسسة*	لمحة عامة
	ميزانيتها الخاصة لتنفيذ المشروعات تأتي من الموارد المالية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي مع البرامج الدولية والبلدان، بما في ذلك القطاع الخاص، من أجل الاستفادة من الموارد الإضافية، متبعة نهج الشراكة المالية. وتمول الوكالة حزم عمل محددة أو مكونات مشاريع محددة حيث تتمتع فيها بالخبرة والمعرفة.[26]

(*) قسم من تقرير فرقة عمل فريق التقييم التقني والتكنولوجي.

(**) منذ إنشاء الصندوق المتعدد الأطراف، قدمت البلدان التالية من غير بلدان المادة 5 تعاونا ثنائيا لإزالة المواد الخاضعة للرقابة في بلدان المادة 5: أستراليا، والنمسا، وبلجيكا، وكندا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وهنغاريا، وإسرائيل، وإيطاليا، واليابان، وبولندا، والبرتغال، والاتحاد الروسي، وسنغافورة، وسلوفاكيا، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

الطرائق التي تستخدمها المؤسسات لتقديم الموارد وجدوى الوكالات المنفذة في تنفيذ طلبات التمويل المشترك

46. تستخدم المؤسسات طرائق مصممة لنوافذ تمويل محددة للمشروعات. وتحتاج المشروعات إلى الوفاء بالمعايير المصممة في إطار نوافذ تمويل محددة تكون معرّفة بدرجة كبيرة بالأولويات الاستراتيجية مجتمعة مع طرائق التمويل في هذه المؤسسات. ويتم تخصيص الأموال والموافقة عليها للتنفيذ استنادا إلى التقييم الذي تجريه المؤسسات المعنية.

47. وقد تختلف أيضا الإجراءات التي تتبعها المؤسسات مع نوع أداة التمويل و/أو نافذة التمويل المستخدمة. فعلى سبيل المثال، إذا قدم قرض لمشروعات، ستختلف دورة تمويل المشروع (مثلا، العملية المرتبطة بتقييم المشروع، والطرائق الإدارية والقانونية) بالمقارنة إلى أموال المنح المقدمة لهذا المشروع. وجميع الصناديق المذكورة في هذه الوثيقة تقدم تمويلا للمنح بالكامل أو على نحو جزئي؛ غير أن الحصول على تمويل المنح سيعتمد على الأنشطة المحددة للمشروع قيد النظر. وفي الماضي، عند تنفيذ أنشطة إزالة المواد المستنفدة للأوزون، يمكن أن يحصل المنتفعون على موارد إضافية من المؤسسات الخارجية بما يتماشى مع متطلبات مشروع كل منهم، بما في ذلك المنح وأدوات غير المنح، بدعم من الوكالات المنفذة أو بدونه.

48. واستنادا إلى المعلومات المتوافرة في الأمانة، فإن المؤسسات المتعددة الأطراف مثل مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ[27] والمصارف الإنمائية الإقليمية تعمل مع الوكالات المنفذة للصندوق المتعدد الأطراف (أي اليونديبي، واليونيب، واليونيدو والبنك الدولي) في مشروعات تنطبق على نوافذ تمويل محددة وعند الاقتضاء، حصلت الوكالات المنفذة على تمويل مشترك لتنفيذ المشروعات. وبالإضافة إلى ذلك، يتاح دعم التمويل من الموارد الداخلية للوكالات المنفذة[28] والمؤسسات الأخرى للأنشطة التكميلية (مثلا نافذة تمويل برنامج كيغالي لكفاءة التبريد من أجل أنشطة تكميلية محددة؛ والقروض الميسرة من البنوك لأنشطة المشروعات)؛ والعمليات المرتبطة بضمان ورصد التمويل المشترك قد تختلف بالنسبة لمختلف المؤسسات.[29] وفي الماضي، وخلال تنفيذ مشروع تبريد المباني الموافق عليه في الاجتماع السابع والأربعين، اتبعت الوكالات المنفذة نُهجا متعددة لضمان التمويل المشترك، من بينها التمويل المناظر من المنتفعين، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتمويل من مشروعات مرفق البيئة العالمية التي كانت لديها مكونات تكميلية ذات الصلة. ومن الضروري تزامن تدفق الأموال على مستوى مركزي لضمان التنفيذ الفعال في الوقت المناسب للمشروعات والبرامج.

49. والمشروعات التي يمولها الصندوق المتعدد الأطراف أغلبها يستند إلى الأداء؛ وتموّل على أساس تقييم تفصيلي للتكاليف الإضافية بما يتمشى مع مقررات اللجنة التنفيذية؛ ولها مخرجات محددة للمشروع، وإجراءات تنفيذ المشروع بما في ذلك شروط الإبلاغ؛ ولها أهداف امتثال لإزالة المواد الخاضعة للرقابة؛ وبها جزاءات في حالة

[26] ترد في تقرير فرقة عمل فريق التقييم التقني والتكنولوجي أمثلة للمشروعات التي تمولها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).

[27] اليونيدو ليست كيانا معتمدا في إطار الصندوق الأخضر للمناخ وهي تعمل حاليا على اعتمادها.

[28] التمويل من الموارد الداخلية للوكالات لمشروعات تتعلق بإزالة المواد الخاضعة للرقابة سيكون مدفوعا بدرجة كبيرة بالأولويات التي تحددها الوكالة المعنية.

[29] ينبغي اتباع إجراءات وتعاريف التمويل المشترك الخاص بمؤسسة التمويل المعنية.

تجاوز أهداف الاستهلاك المحددة في الاتفاقات.[30] وهذه العناصر مدرجة في الاتفاقات متعددة السنوات (مثلا، خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية) مع البلدان. وفي الغالب، تشمل المشروعات أيضا مكونات مع مصادر خارجية للتمويل (مثلا تمويل الأسهم من المؤسسات المعنية، وأموال الديون، والمنح من مؤسسات أخرى) حيث هناك حاجة إلى موارد إضافية للتنفيذ. وعند تنفيذ المشروعات للوفاء بأهداف الامتثال بموجب بروتوكول مونتريال وأهداف كفاءة استخدام الطاقة في التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية، ينبغي أن يكون التمويل من مصادر مختلفة متزامنا من حيث تدفق الأموال واحتياجات التنفيذ، من أجل تحقيق هذه الأهداف في الوقت المناسب على مستوى المشروع والبرنامج.

50. ومن أجل الوصول إلى المؤسسات للحصول على تمويل إضافي أو آليات تمويل إضافية، فإن الإرشادات بشأن الغرض الذي يقترح استخدام التمويل فيه (مثلا، نوع المشروع، والقطاعات/التطبيقات، وأثر المشروع) بجانب عملية التشغيل العامة المرتبطة باستخدام الأموال ينبغي أن تقدمها اللجنة التنفيذية للأمانة. واستنادا إلى هذه الإرشادات، يمكن أن تكون الأمانة في وضع للتواصل مع المؤسسات ذات الصلة، في حالة ما إذا كانت اللجنة التنفيذية ترغب في أن تقوم الأمانة بذلك.

التوصيات

51. قد ترغب اللجنة التنفيذية في:

(أ) الإحاطة علما بالمعلومات عن الصناديق والمؤسسات المالية ذات الصلة التي تقوم بحشد الموارد لكفاءة استخدام الطاقة التي يمكن استخدامها عند التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/41؛

(ب) تقديم إرشادات إلى الأمانة بشأن المعايير لتحديد المؤسسات التي يمكن أن تتواصل معها لتقديم تمويل إضافي للإبقاء على و/أو تعزيز كفاءة استخدام الطاقة لتكنولوجيات الإحلال ذات القدرة المنخفضة أو المنعدمة على إحداث الاحترار العالمي في معدات التبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية، عند التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية.

[30] التذييل 7-ألف من اتفاق خطط إدارة إزالة المواد الهيدركلوروفلوروكربونية.

المرفق الأول

خبرة الصندوق المتعدد الأطراف في إدارة المساهمات

1. تتعلق خبرة الصندوق المتعدد الأطراف في إدارة المساهمات بما يلي:

(أ) المشروعات التي ستوضح جدوى وطرائق استبدال تبريد المباني المركزي من خلال استخدام الموارد الخارجية للصندوق المتعدد الأطراف (أي حشد الموارد المقدم أساسا من مصادر غير متعلقة بالمنتفعين من المشروع)؛

(ب) المشروعات الإيضاحية التجريبية في قطاع التبريد وتكييف الهواء من أجل عدة أمور من بينها الأثر الأقصى على المناخ لإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية التي سيتم تمويلها كأنشطة حشد الموارد. وهذه المشروعات كانت منفذة بواسطة بعض الوكالات المنفذة التي تضمن موارد مالية خارج الصندوق المتعدد الأطراف؛

(ج) مناقشة السياسة بشأن إنشاء "مرفق" للدخل الإضافي للصندوق المتعدد الأطراف من القروض ومصادر أخرى؛

(د) المساهمات الطوعية للصندوق المتعدد الأطراف من مصادر مختلفة، وهي المفوضية الأوروبية، مجموعة من 17 طرفا من غير أطراف المادة 5، وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ووافقت اللجنة التنفيذية فقط على المساهمات المقدمة من مجموعة 17 طرفا من غير أطراف المادة 5.

2. ويلخص المرفق الحالي خبرة الصندوق المتعدد الأطراف مع إدارة المساهمات.

لمحة عامة عن الصندوق المتعدد الأطراف

3. أنشأت المادة 10 من بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (بروتوكول مونتريال[1]) آلية لأغراض تقديم التعاون المالي والتقني، بما في ذلك نقل التكنولوجيات، إلى أطراف المادة 5[2] لتمكينها من الامتثال لتدابير الرقابة المحددة في المواد 2 ألف إلى 2 هاء، المادة 2 لام والمادة 2ياء ، وأية تدابير رقابة في المواد 2 واو إلى 2 حاء التي يتم إقرارها عملا بالفقرة 1 مكررا من المادة 5 من البروتوكول. وهذه الآلية ستتضمن الصندوق المتعدد الأطراف.[3] وقد تتضمن أيضا وسائل أخرى للتعاون المتعدد الأطراف والإقليمي والثنائي.

4. وسيتم تمويل الصندوق المتعدد الأطراف من المساهمات من أطراف غير أطراف المادة 5 في عملات قابلة للتحويل، أو في ظروف معينة، عينيا و/أو بالعملة الوطنية، على أساس جدول اشتراكات الأمم المتحدة.[4] وينبغي تشجيع المساهمات من الأطراف الأخرى.

---

[1] الصندوق المتعدد الأطراف هو اتفاق عالمي لحماية طبقة الأوزون على الأرض من خلال إزالة المواد الكيميائية التي تستنفده. وتشمل خطة الإزالة هذه كل من إنتاج واستهلاك المواد المستنفدة للأوزون. وتم التوقيع على البروتوكول في عام 1987 وبدأ حيز النفاذ في عام 1989.

[2] الأطراف التي لديها استهلاك من المواد الكلوروفلوروكربونية والهالونات أقل من 0,3 كيلوغرام للفرد.

[3] اختصاصات الصندوق المتعدد الأطراف يمكن الاطلاع عليها في المرفق التاسع من تقرير الاجتماع الرابع للأطراف في بروتوكول مونتريال (UNEP/OzL.Pro.4/15). وتغطي هذه ضمن جملة أمور أدوار الوكالات المنفذة، وميزانية الصندوق والمساهمات فيه، وإدارة وظائف الصندوق وتمويل الأنشطة.

[4] لغرض التبسيط، يستند مبلغ المساهمات السنوية لكل طرف إلى جدول اشتراكات الأمم المتحدة المعدل للنص على ألا تتجاوز مساهمة واحدة ما نسبته 22 في المائة من المجموع.

5. وتم تجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف مرة كل ثلاث سنوات منذ عام 1994 بواسطة الأطراف في بروتوكول مونتريال،[5] ليبلغ 4,2 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2020.[6] واعتبارا من 7 ديسمبر/كانون الأول 2018، بلغت المدفوعات النقدية من المساهمات المتعهد بها للصندوق المتعدد الأطراف 3.479.949.330 دولار أمريكي وكان مبلغ إضافي بمقدار 167.534.330 دولار أمريكي متعلقا بالمساعدة الثنائية المقدمة من عدد من بلدان غير بلدان المادة 5.

6. وتستند المشروعات التي يمولها الصندوق المتعدد الأطراف إلى تقييم تفصيلي للتكاليف الإضافية بما يتماشى مع مقررات اللجنة التنفيذية وإجراءات التنفيذ المحددة بما في ذلك الإبلاغ عن أهداف الامتثال لإزالة المواد الخاضعة للرقابة. وتشمل المشروعات في الغالب مصادر خارجية للتمويل عندما تكون هناك حاجة إلى موارد إضافية للتنفيذ؛ وفي هذه الحالات، ينبغي أن يتزامن التمويل من المصادر المختلفة من حيث تدفق الأموال واحتياجات التنفيذ، من أجل إتمام المشروع في الوقت المناسب

مرفق للدخل الإضافي من القروض والمصادر الأخرى

7. يقدم القسم التالي موجزا للمناقشات التي دارت بالعلاقة إلى المرفق للدخل الإضافي من القروض والمصادر الأخرى في الاجتماعات السابع والخمسين والثامن والخمسين والتاسع والخمسين والستين للجنة التنفيذية والاجتماع الثلاثين للفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال.

المناقشات في الاجتماع السابع والخمسين[7]

8. قدم ممثل الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/57/64، المُعدة وفقًا للمقرر 2/55 لتمكين اللجنة التنفيذية من البت خلال اجتماعها السابع والخمسين في مرفق الدخل الإضافي من القروض والمصادر الأخرى والاستخدامات المحتملة لهذه الأموال. وقد قال إنه جاري الآن تقديم أربعة استخدامات محتملة للاجتماع، وسوف يكفل الخيار الأول توفير التمويل لإجراء المشروعات الرائدة لترتيبات التمويل المشترك، بينما سيكون الخيار الثاني لمحاولة الحصول على موارد إضافية من المصادر العامة والخاصة سواء بشكل مستمر أو لمرة واحدة، والخيار الثالث مبني على العمل المستمر في تأسيس العلاقات مع هيئات التمويل الأخرى، أما الخيار الرابع فسوف يحاول تطوير المرفق بشكل آخر لتمكينه من طلب وحفظ وإدارة الأرصدة المتاحة من فوائد التغير المناخي أو تدمير المواد المستنفذة للأوزون من أسواق الكربون العالمية. بينما سيستفيد الخيار الأخير من أي أبنية كانت مؤسسة بموجب الخيارات الثلاثة الأولى.

9. وفي المناقشة، لوحظ أن الوكالات قد اتخذت مناهج مبتكرة لبعض المشروعات المقترحة لتعبئة الموارد، بما في ذلك التعلم من التجارب، وعن طريق توفير تمويل متوافق بنسبة 50 في المائة في سياق تعبئة الموارد. وكان هناك اقتراح بمُطالبة الأمانة بإعداد ورقة للاجتماع الثامن والخمسين الذي قام بالبت في المسائل القانونية ووصف الترتيبات البنائية ومناقشة المسائل المتعلقة بالتوقيت والتدفقات النقدية، خاصة فيما يتعلق بالتمويل التطوعي والتمويل المشترك وآلية السوق. واقترح أيضاً أنه ينبغي النظر في المسائل المتعلقة بالمخاطر التي يتعرض لها الصندوق وملكية سندات الانبعاثات من حيث خيارات آلية السوق وأقترح التعاون مع أمانة مرفق البيئة العالمية لمواصلة بحث مسائل التوقيت والتدفقات النقدية المرتبطة بخيار التمويل المشترك. وكان من الهام أيضًا انتظار تقرير البنك الدولي حول الأسواق الطوعية.

[5] بناء على تكليف من الأطراف، يقوم فريق التقييم التقني والتكنولوجي بإعداد دراسة لتحليل المسائل ذات الصلة وحساب مستوى تجديد الموارد المناسب لتمويل عمل الصندوق على مدى فترة السنتين القادمة لمساعدة الأطراف.

[6] بالنسبة لفترة السنتين 2018-2020، أنشات الأطراف ميزانية لتجديد الموارد بمقدار 540.000.000 دولار أمريكي (أي 34.000.000 من المساهمات المتوقعة المستحقة للصندوق ومصادر أخرى لفترة السنتين 2015-2017، و6.000.000 دولار أمريكي من الفوائد المكتسبة خلال فترة السنتين 2018-2020.

[7] الفقرات من 189 إلى 192 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/57/69.

10. وبعد المناقشة، طلبت اللجنة التنفيذية إلى الأمانة أن تعد ورقة عن مرفق تمويل خاص في الصندوق المتعدد الأطراف، تأخذ بعين الاعتبار الآراء التي تم التعبير عنها في الاجتماع السابع والخمسين وتقديمها في الاجتماع الثامن والخمسين (المقرر 37/57).

المناقشات في الاجتماع الثامن والخمسين[8]

11. عرض ممثل الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/58/49، التي تشتمل على مناقشة للقضايا القانونية والهيكلية والإدارية ذات الصلة بمثل هذا المرفق. وأشار الممثل إلى أنه يبدو أن ذلك لن يمنع الصندوق المتعدد الأطراف من تمويل أنشطة أخرى من الدخل الإضافي طالما كانت هذه الأنشطة ذات صلة بإزالة المواد المستنفدة للأوزون أو كانت تعتبر تكاليف إضافية موافق عليها. واستنتجت الورقة أيضا أنه لا غنى عن دراسة إضافية يعدها أمين الخزانة وبمساعدة من اختصاصي خارجي في مجال سوق الكربون تفيد في معالجة القضايا المتصلة بائتمانات الكربون.

12. وأعرب عدة أعضاء عن تأييدهم لاستكشاف فرص التمويل المشترك أو ترتيبات أخرى لزيادة المنافع للمناخ والبيئة. وأعرب أحد الأعضاء عن دعمه للمبادرة الرائدة بإنشاء مرفق خاص لفترة تجربة محدودة لجمع تمويل متصل بالبيئة والطاقة، واقترح عضو آخر أنه ينبغي استكشاف وسائل للتمويل المشترك مع مرفق البيئة العالمية. واتُفق بصفة عامة على أن القضايا المتصلة بإنشاء مرفق ما ينبغي أن يتناولها اجتماع الأطراف بسبب ما يرتبط بها من سياسات عامة رفيعة المستوى وقضايا قانونية.

13. كما اتفق بصفة عامة على أنه لا غنى عن إعداد دراسة إضافية في شكل ورقة مفاهيم أخرى لكي تنظر فيها اللجنة التنفيذية. ووافق عدة أعضاء على أنه ينبغي أن تستكشف ورقة المفاهيم الأخرى العناصر التالية:

- تعريف المرفق (هل هو مجرد حساب مصرفي بمتطلبات إبلاغ خاصة أو هل تكون له شخصية مستقلة؟)؛
- منافع إنشاء المرفق بالمقارنة إلى التماس مساهمات طوعية للصندوق نفسه؛
- وصف الأنشطة التي تكون مؤهلة للمساعدة من المرفق وما هي أوجه الاختلاف بينها وبين الأنشطة المؤهلة حاليا للحصول على مساعدة الصندوق المتعدد الأطراف؛
- من يساهم في المرفق وما هو دور مقدمي المساهمات الخارجة عن الميزانية في اللجنة التنفيذية؟
- الأفق الزمني الذي يصبح فيه المرفق فعالا؛
- كيفية تدبير رأسمال المرفق في المرحلة الأولية؛
- كيفية مواصلة المرفق التمويل بمرور الزمن؛
- معايير الحصول على التمويل من المرفق (مثل سداد الأموال المقدمة من المرفق)؛
- الدور المحتمل لأسواق الكربون.

14. وشُدد على أهمية تعريف المرفق وشرح وظائفه بصورة واضحة. وأشار أحد الأعضاء إلى أن وفده يعارض إنشاء أي كيانات جديدة للتمويل من حيث المبدأ، وأنه لذلك لن يؤيد إنشاء المرفق المذكور. ورئي أن هناك حاجة لتبرير إنشاء كيان جديد، يظهر بصورة واضحة قيمته المضافة. ولوحظ أن التمويل المشترك والموارد الإضافية قضايا رئيسية فيما يتعلق بما ترغب اللجنة التنفيذية في إنجازه بشأن المنافع المشتراة للمناخ الناتجة من المقرر 6/XIX.

15. وشدد عضو على أنه من المهم توضيح ما يمكن أن يضيفه المرفق من أعباء على أعمال الأمانة. واقتُرح أن تتوسع ورقة المفاهيم الأخرى في النظر في نطاق المادة 10 والقضايا القانونية الأخرى. كما أشير إلى ضرورة النظر في تقديم معلومات إضافية بشأن أسواق الكربون وائتمانات الكربون.

[8] الفقرات من 162 إلى 171 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/58/53.

16. وعقب المناقشات، طلبت اللجنة التنفيذية إلى الأمانة جملة أمور من بينها:

(أ) إعداد ورقة مفاهيم أخرى تقدم إلى الاجتماع التاسع والخمسين تتوسع فيما ورد في الورقات المقدمة حتى الآن بشأن العناصر التي أثيرت في الاجتماع الثامن والخمسين، وبصفة خاصة تسليط الضوء على تعريف المرفق والقيمة المضافة لإنشاء المرفق؛

(ب) تطلب إلى الأمانة وأمين الخزانة دراسة آثار الإدارة المثلى للقروض على تغير المناخ وغير ذلك من المنافع البيئية المستمدة من أسواق الكربون العالمية بغرض تفعيل هذا العنصر في المرفق؛

(ج) تطلب من الأمانة التماس المشورة من اختصاصيين خارجيين من سوق الكربون بشأن كيفية استخدام السوق على أفضل وجه على الأمد الطويل في سياق المرفق (المقرر 37/58).

المناقشات في الاجتماع التاسع والخمسين[9]

17. قال ممثل الأمانة، لدى عرضه للوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/59/54، إنها تعرّف المرفق بأنه مصدر محتمل للتمويل بغرض زيادة المنافع البيئية إلى أقصى حد وبصفته مستودعا للأموال التي قد تتأتى للصندوق من الائتمانات الممنوحة لأغراض الكفاءة في استخدام الطاقة وتحقيق المنافع المناخية. وأضاف أنها تشمل مناقشة للقيمة المضافة لاستخدام المرفق بدلا من الصندوق في تمويل المنافع المناخية. وكان أمين الخزانة قد أجرى تقييما تفصيليا للمدى الذي يمكن لوظيفة أمين الخزانة تقبل أرصدة الكربون، وانتهى إلى أن اليونيب بوصفه أمينا للخزانة قد يتعين عليه قبض أي ائتمانات لدى استلامها. واستدرك قائلا إن اليونيب لجأ مع ذلك إلى الابتكار في تلبية طلبات اجتماع الأطراف بإيلاء معاملة خاصة للتبرعات من خلال آلية سعر الصرف الثابت وأذون الصرف.

18. ويتمثل الهدف من المفهوم الذي قدمه ممثل خزانة البنك الدولي في توفير مزيد من الأموال في وقت مبكر (زيادة التمويل) لزيادة المنافع المرتبطة بالأوزون والمناخ إلى أقصى حد من خلال آليات الجهات المانحة والسوق وتمويل الكربون. وجرى استكشاف عدد من الآليات البديلة لاستخدام الأدوات المالية لزيادة الأثر البيئي العالمي، ومن بينها زيادة مساهمات المانحين في الأجلين القصير والمتوسط؛ واستخدام السندات للتعجيل بتمويل المانحين، على أن تضمنها التزامات ملزمة قانونا من قِبل المانحين على مدى فترة زمنية أطول؛ واستخدام الهندسة المالية (القروض عن طريق البنك الدولي) لتحويل أرصدة الكربون للاستخدام الفوري.

19. وقدم ممثل اليوئنديبي عرضا قصيرا عن مرفق لتطوير وإنشاء أسواق كربون كمصدر لتمويل منافع المناخ المرتبطة بالمواد المستنفدة للأوزون. واقترح أن أسواق الكربون الطوعية تتيح فرصة "للتعلم من خلال العمل" في الأجل القصير قبل أسواق الامتثال، غير أنه من غير المرجح أن يستوعب السوق الطوعي الكمية الكبيرة المعروضة من أرصدة المواد المستنفدة للأوزون. وأضاف أن هناك خيارا متوسط المدى يتمثل في استحداث مرفق مناخي معني بالمواد المستنفدة للأوزون يتألف من صندوق بقيادة المانحين مصحوب بإطار رقابي.

20. وقال ممثل اليونيدو إن منظمته مكلفة بولاية محددة في ربط الصناعة بالطاقة والبيئة. وقال إن لها فرعا يتناول المسائل المتعلقة بتغير المناخ وفرعا آخر يتناول تدمير المواد الكيميائية. وقال إن اليونيدو تنظر في مجموعة متنوعة من الخيارات المالية بقصد زيادة المنافع المتأتية من مشروعات التدمير لبنوك المواد المستنفدة للأوزون، والتمويل المشترك من اليونيدو. وأضاف أن المنظمة تسعي أيضا إلى مشاركة القطاع الخاص من خلال برنامج المسؤولية الممتدة للمنتجين.

21. وقدم ممثل السويد ورقة مناقشة بعنوان "مرفق التمويل الخاص للصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال". وسلط الضوء على حقيقة أن المرفق كان عبارة عن صك محدد الوقت يهدف إلى إعطاء الأولوية

[9] الفقرات من 240 إلى 263 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/59/59.

للمشروعات ذات الصلة بمنع التلوث والتقليل من التهديد الذي يتعرض له الأوزون الستراتوسفيري والتخفيف من حدة التهديدات المناخية. وقد قدم وصفًا لإدارته ونماذج تشغيله ومتطلبات الإبلاغ والشروط الأخرى الخاصة به.

22. وعبرت إحدى الأعضاء عن الدعم الواسع للورقة قائلة إنها قدمت وصفًا جيدًا للميزات الرئيسية للمرفق بالإضافة إلى أحد الخيارات لإحراز التقدم. وقالت إن المرفق يجب أن يحتوي على نطاق واضح يكفل وسائل الوصول إلى رأس المال، ويمكن الاستفادة منه بشكل أولي عن طريق الإسهامات التطوعية من الأطراف والمصادر الأخرى، ويمتص المخاطر في الوصول إلى الأسواق المناخية، ويُتيح الفرصة لتناول الفوائد البيئية التي تفوق تلك التي هي مطلوبة بموجب المادة 10 من البروتوكول، ويُستخدم كوسيلة للحصول على عائد الاستثمار مع بعض المكافأة.

23. وأشار عضو آخر إلى أن مقرر اجتماع الأطراف المتعلق بالنظر في مرفق التمويل الخاص قد اقترح أنه لا يمكن للجنة اتخاذ أي قرار منفرد بإنشاء مثل هذا المرفق ولكنه بدلاً من ذلك طالب اللجنة بمناقشة بعض الخيارات لأخذها بعين الاعتبار. وقال إنه كان من الصعب فهم كيف أن عناصر المرفق سوف تتوافق مع بعضها البعض على أساس التفويض. إن المرفق ومؤشرات التأثير المناخي – التي ستوفر المعلومات فيما يتعلق بالفوائد المناخية – وزيادة فعالية الطاقة للمعدات كان يتم أخذها جميعًا بعين الاعتبار بشكل منفصل لكن يجب التوحيد بينها لتنفيذ التفويض الوارد في الفقرة 11(ب) بالمقرر 6/XIX. وبخلاف ذلك، كان من الصعب رؤية ما سيفعله المرفق بالمقارنة مع ما يجب أن يفعله الصندوق المتعدد الأطراف بموجب المقرر 6/XIX.

24. وهناك عضو آخر قد حث على توخي الحذر وعبر عن وجهة النظر القائلة بأن استخدام سوق الكربون سوف يؤدي إلى التغير الجوهري في عمل الصندوق. ويجب أن يكون مجال تطبيق المرفق مُميز بشكل واضح جدًا عن ذلك الخاص بالصندوق. وقد كان هناك تفويض واضح للصندوق بتوفير التمويل الكافي والثابت فيما يتعلق بإزالة الهيدروكلوروفلوروكربون. وما من شك أن المشاركة في أسواق كربون غير واضحة سوف تنطوي على مخاطر كبيرة، ويمكن أن تؤدي حتى إلى نتائج سلبية وتؤثر بشكل سلبي على إنجازات الصندوق خلال العشرين سنة السابقة. وقد يكون هناك مستوى عالي جدًا من عدم التيقن للسماح للصندوق بالاشتراك في سوق الكربون. ولا يجب أن ينشأ الصندوق عن آلية تمويل في إحدى المؤسسات المصرفية التي تهدف إلى الربح. وإذا كان يجب على وحدة الأوزون الوطنية أخذ دور الريادة فإن بلده يفتقر إلى كل من القدرة والموارد اللازمة لذلك. وكان يجب أن تكون هناك دراسة تفصيلية إضافية لما إذا كان مرفق التمويل هذا ضروريًا، ومستوى الفوائد المتوقعة والمخاطر المحتملة، بالإضافة إلى السياسة والمسائل القانونية.

25. واتفق العديد من الأعضاء مع المتحدثين السابقين حول المخاطر والأخطار والحاجة إلى التوحيد بين المسائل الجاري أخذها بعين الاعتبار على نحو منفرد، وقد قالوا إنه سيكون من الحكمة إتباع الطلب المُقدم من اجتماع الأطراف للالتزام بالتطورات. وقد وافق عضو آخر على أنه لا يجب أن يقوم الصندوق بالتخلي عن أهدافه ومهامه المُحددة بدقة، وعبر عن قلقه حيال سيناريوهات مرفق التمويل.

26. ومع التعبير عن القلق البالغ إزاء قياس التمويل المتاح، قال أحد الأعضاء إن أسواق الكربون شديدة التقلب كانت مكان خطير لموارد الصندوق المتعدد الأطراف. وقالت إحدى العضوات إن التفويض الخاص بها دائمًا ما كان يُبدي تحفظاته فيما يتعلق بآليات التمويل بموجب بروتوكول كيوتو، ويجب أن يراجع الوضع فيما يتعلق ببروتوكول مونتريال بحرص شديد.

27. وبعد المناقشة، طلبت اللجنة التنفيذية إلى الأمانة تجميع المادة المقدمة خلال الاجتماع بشأن مرفق التمويل الخاص، مع أي مساهمات إضافية مُقدمة عن طريق الأعضاء بحلول نهاية 2009، في بند فردي يتناول المرفق فضلا عن أي مسائل أخرى تتعلق بالفقرة11(ب) من المقرر 6/XIX للأخذ بعين الاعتبار في اجتماعها الستين (المقرر 48/59).

المناقشات في الاجتماع الستين[10]

28. عرض ممثل الأمانة الجزء الثاني من الوثيقة[11] الذي تناول مرفق التمويل الخاص والعمل الذي قامت به اللجنة التنفيذية حتى الآن. ويقدم مقترحات بشأن كيفية التحرك بالعملية إلى الأمام، خاصة، فيما يتعلق بالمقرر 2/XXI، الفقرتان 5 و6. وعرض ممثل سويسرا الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/60/Inf.2 التي تحتوى على تقرير مشروع التعاون المالي البيئي لبلدان الشمال الأوروبي بشأن توجيه إنشاء مشروعات لخفض إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري قائمة على تدمير المواد المستنفدة للأوزون، قدمتها سويسرا.

29. وشعر الأعضاء بالحاجة إلى مناقشة إضافية لتناول مسائل السياسة العامة المرتبطة بمرفق التمويل الخاص وفريق الاتصال المشكل. وبعد ذلك، وبناء على المناقشات في فريق الاتصال، طلبت اللجنة التنفيذية إلى الأمانة تقديم تقرير اللجنة التنفيذية بشأن مرفق التمويل الخاص إلى الاجتماع الثلاثين للفريق العامل مفتوح العضوية على أساس المرفق الخامس بالوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/60/50،"مقتطف من تقرير الاجتماع التاسع والخمسين للجنة التنفيذية، البند 12 من جدول الأعمال: ورقة مفاهيمية إضافية عن مرفق التمويل الخاص لدخل اضافي من القروض والمصادر الأخرى (المقرر 37/58)" (المقرر 48/60).

<u>الاجتماع الثلاثون للفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال</u>[12]

30. استجابة للمقرر 48/60، قدم كبير الموظفين معلومات عن مناقشات اللجنة التنفيذية بشأن الإنشاء المحتمل لمرفق في إطار الصندوق المتعدد الأطراف الذي سيدعم الأنشطة خارج النطاق المعتاد لمصروفات الصندوق.

31. وفي المناقشة، قال أحد الممثلين إنه لا يوجد فهم عام لأهداف المرفق وإن المناقشة الإضافية كانت مهمة لتقديم إرشادات إلى الأطراف بشأن غرض وتكيف وطرائق التشغيل لمرفق خاص لتمويل المنافع البيئية الإضافية لتلك التي يغطيها الصندوق المتعدد الأطراف. وقال ممثل آخر إنه لا يوجد توافق في الآراء حول هذه المسألة، مشددا على أن الصندوق المتعدد الأطراف ينبغي أن يستمر في أداء الدور القيادي في تمويل الأنشطة في إطار البروتوكول وإنه ينبغي ألا تتدخل وسائل أخرى مثل المرفق الخاص في عملياته. وقال ممثل ثالث إن الاقتراح بشأن المرفق لم يتلق العناية الواجبة في معظم الاجتماعات الأخيرة للجنة بسبب ضيق الوقت. وكان المقرر 2/XXI قد طلب إلى اللجنة التنفيذية أن تواصل مداولاتها بشأن المرفق، ونظرا لأنها ستجتمع مرة أخرى قبل الاجتماع الثاني والعشرين للأطراف، يمكنها أن تقدم تقريرا إلى الأطراف في سياق تقريرها السنوي.

32. ووافق الفريق العامل على أنه سينتظر نتائج المداولات الإضافية للجنة التنفيذية ومعالجة المسألة في اجتماعه الثلاثين إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

33. ومنذ ذلك الحين، لم تعقد اللجنة التنفيذية مناقشات أخرى بشأن مرفق التمويل الخاص.

حشد الموارد

34. تمشيا مع المادة 10 من الصندوق المتعدد الأطراف، يستند مستوى تمويل مقترحات المشروعات المقدمة من بلدان المادة 5 إلى التكاليف الإضافية المتفق عليها. ونظرا للموارد المحدودة التي يمكن توافرها في إطار الصندوق المتعدد الأطراف في أي سنة، أنشأت اللجنة التنفيذية في اجتماعها السادس عشر عتبات فاعلية التكلفة كآلية لتحديد أولوية الموافقة على المشروعات. وفي اجتماعها السابع عشر، لاحظت اللجنة التنفيذية أن عددا من مقترحات المشروعات لديها قيم لفاعلية التكلفة أعلى من عتبات فاعلية التكلفة المقدمة للتمويل الجزئي لمجموع تكاليف المشروع (مثلا، سعت المؤسسة إلى الحصول على التمويل لذلك الجزء فقط من التكاليف الإضافية الذي يستوفي أو يقترب عتبة

[10] الفقرات 205 إلى 209 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom 60/54.
[11] UNEP/OzL.Pro/ExCom/60/50.
[12] UNEP/OzL.Pro.WG.1/30/3

فاعلية التكلفة). وبناء عليه، قررت اللجنة التنفيذية أن التمويل الجزئي ينبغي السماح به وتشجيعه إذ أنه يتسق بالكامل مع المقررات السابقة لتعظيم فاعلية موارد الصندوق في إزالة المواد المستنفدة للأوزون (المقرر 10/17).

35. وبعد ذلك، وفي اجتماعها الثاني والعشرين، في سياق استعراض التقارير المرحلية، قررت اللجنة التنفيذية أن تطلب إلى الوكالات المنفذة أن تسعى إلى الحصول على التزام من المؤسسة أو المؤسسات المعنية بتقديم التمويل المناظر اللازم (المقرر 63/22). والتمويل المناظر، الذي يقدمه عادة ملاك المؤسسات التي يتم تحويلها، لا يستخدم فحسب لسداد التكاليف الإضافية الأعلى من عتبات فاعلية التكلفة، بل أيضا لتغطية بنود المعدات التي هي غير مؤهلة، وتحديثات التكنولوجيا التي يمكن تجنبها لمعدات خط الأساس، وزيادة في القدرة يمكن تجنبها، أو توسيع في خطوط الإنتاج الحالية. وفي جميع الحالات التي يلزم التمويل المناظر، ناقشت الوكالات الثنائية والمنفذة هذه المسألة بالكامل مع المؤسسات المستفيدة وطلبت تقديم خطاب التزام للتمويل المناظر كشرط مسبق للموافقة على مقترح المشروع من جانب اللجنة التنفيذية.

مشروعات بشأن استبدال أجهزة تبريد المباني من خلال استخدام الموارد الخارجية للصندوق المتعدد الأطراف

36. في اجتماعها الخامس والأربعين، طلبت اللجنة التنفيذية إلى الأمانة أن تعد دراسة بشأن معايير وطرائق مشروعات تبريد المباني التي ستوضح مدى جدوى وطرائق استبدال أجهزة تبريد المباني المركزية في المستقبل، من خلال استخدام الموارد الخارجية للصندوق المتعدد الأطراف (المقرر 4/45(د)).

37. وتماشيا مع المقرر 4/45(د)، وافقت اللجنة التنفيذية في اجتماعها السابع والأربعين، على سبع مقترحات مشروعات إيضاحية لأجهزة تبريد المباني، تتألف من تقارير المشروعات القطرية الفردية، والمشروعات الإقليمية، ومشروع عالمي مقدمة من الوكالات الثنائية والمنفذة. واقترحت مقترحات المشروعات الموافق عليها التمويل المشترك من مجموعة من المصادر، وهي مرفق البيئة العالمية، وتمويل الكربون، والوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA)، ومرفق البيئة العالمية في فرنسا، والتمويل من الوكالات المنفذة والتمويل المناظر.

38. وفي اجتماعها السادس والخمسين، نظرت اللجنة التنفيذية في تقرير مرحلي عن تنفيذ مشروع أجهزة تبريد المباني قدمته الوكالات الثنائية والمنفذة.[13] وأشار التقرير المرحلي إلى عدد من النُهج المختلفة للتمويل المشترك، من بينها ما يلي:

(أ) التمويل المناظر من مالكي أو مستخدمي أجهزة تبريد المباني، بالنسبة للمشروعات في أوروبا الشرقية والجمهورية العربية السورية؛

(ب) المساعدة الإنمائية الرسمية للتكيف مع المناخ بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية (فرنسا، كندا) للمشروعات في كوبا وأفريقيا؛

(ج) مرفق البيئة العالمية للمشروعات في أمريكا الجنوبية والمشروع العالمي لأجهزة تبريد المباني؛

(د) أموال من أطراف ثالثة في القطاع الخاص من خلال بيع حقوق الانبعاثات في أسواق الكربون (أي آلية التنمية النظيفة)، بالنسبة للمشروع العالمي لأجهزر تبريد المباني؛ أو من خلال رصد الوفورات المتحققة من الحاجة المنخفضة للاستثمار في البنية التحتية للكهرباء (الكيانات المنتسبة لمرفق الكهرباء) بالنسبة للمشروعات في البرازيل وكولومبيا.

39. وقدم التقرير المرحلي الملاحظات التالية:

(أ) اختلاف الوقت المطلوب لتدبير التمويل المشترك. وكانت أموال المساعدة الإنمائية الرسمية متاحة في فترة تتراوح ما بين ثلاثة أشهر وسنتين بعد الموافقة على المشروع، وفي حين أن كل تمويل

[13] UNEP/OzL.Pro/ExCom/56/11/Add.1

مرفق البيئة العالمية يتاح مسبقا، فلا يزال التصديق النهائي عليه معلقا بعد 36 شهرا. ويمكن تدبير أموال القطاع الخاص الوطني خلال ما يقرب من 16 شهرا. واستغرقت الموافقة على منهجية ذات صلة لآلية التنمية النظيفة يمكن تطبيقها عالميا - وهي خطوة معقدة ولكن حيوية - ما يقرب من 30 شهرا، ووفرت إمكانية تمويل أسواق الكربون من الوفورات في الطاقة في المستقبل تم التحقق منها؛

(ب) يمكن النظر في خيارات التمويل المشترك من الجهة النظيرة ومنح المساعدة الإنمائية الرسمية في الحالات التي تتطلب تحقيق نتائج سريعة - مدة زمنية من ثلاث إلى أربع سنوات حتى إكمال المشروع. وفي حالة الاستخدام الواسع النطاق، قد يكون إجمالي الحاجة العالمية من هذه الأموال أكبر بكثير من الأموال المتاحة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية؛

(ج) تتميز ترتيبات التمويل الإبتكارية (المساعدة الإنمائية الرسمية + تمويل القطاع الخاص و/أو تمويل الكربون) بقدرة أعلى على توفير الأموال، ولا سيما في حالة المشروعات التي تؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة بالنسبة للهيئات التي تقدم التمويل المشترك. وتوافر هذه الأموال يكون محدودا فقط بقيمة المنافع الإضافية التي يمكن أن يقدمها المشروع. وإذا تكررت لأهداف أخرى، قد يسعى الصندوق المتعدد الأطراف إما لتحقيق تقارب بين أهداف الصندوق وأهداف هيئات التمويل المشترك المحتملة، أو أخذ أهداف هذه الهيئات في الحسبان في سياسات التمويل وفي عملية إعداد المشروعات واستعراضها؛

(د) يتكون الوقت اللازم لإعداد المشروعات ذات ترتيبات إبتكارية للتمويل الوقت اللازم للتحضير الأولي (الموافقة على منهجية آلية التنمية النظيفة، ووضع نظام ضمان مالي). وفور إعداد التحضير الأولي، قد يؤدي التمويل المشترك من القطاع الخاص مع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية من الناحية العملية إلى إكمال المشروع في مدة زمنية تتراوح بين أربع إلى ست سنوات؛

(هـ) بالنسبة لتمويل مرفق البيئة العالمية، فقد تكون الجهود الرامية إلى تقليل الوقت المطلوب لتحديد أولويات المشروعات مفيدة، ولكنها من الناحية العملية قد تكون صعبة بعد نقطة معينة. وينبغي الإحاطة علما بأن الحاجة العاجلة نسبيا لمشروعات الصندوق المتعدد الأطراف فيما يتعلق بأهداف الامتثال قصيرة المدى لا تتوافق في الوقت الحالي مع عملية تحديد الأولويات الوطنية الثنائية التي تتم خطوة بخطوة ("إطار تخصيص الموارد") ولا تتوافق مع دورة مشروعات مرفق البيئة العالمية. ومع الترتيبات الحالية، فإن مدة زمنية من ست إلى ثماني سنوات أكثر واقعية؛

40. ويقدم الجدول 1 موجزا للاتجاهات المرصودة للخيارات الثلاثة للتمويل المشترك لمشروعات تبريد المباني:

الجدول 1: الاتجاهات المرصودة للخيارات الثلاثة للتمويل المشترك لمشروعات تبريد المباني

الوصف	مصادر التمويل المشترك		
	الجهة النظيرة (أوروبا الشرقية، والجمهورية العربية السورية)	**منح المساعدة الإنمائية الرسمية القياسية (كوبا وأفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي)**	**ترتيبات التمويل الإبتكارية (البرازيل، وكولومبيا والمشروع العالمي)**
إمكانية التكرار بدون استثمار أموال إضافية منخفضة: لا يمكن التكرار ولا توجد أنشطة لدعم التكرار متوسطة: يشتمل على أنشطة لعدم التكرار مرتفعة: يمكن تكراره	منخفضة	متوسطة (في بعض الحالات)/منخفضة	مرتفعة
النسبة المئوية للتمويل الذي تم تدبيره من إجمالي التمويل منخفضة: أقل من 35% متوسطة: 35% - 65% مرتفعة: أكثر من 65%	منخفضة	متوسطة/منخفضة	مرتفعة

الوصف	مصادر التمويل المشترك		
	الجهة النظيرة (أوروبا الشرقية، والجمهورية العربية السورية)	منح المساعدة الإنمائية الرسمية القياسية (كوبا وأفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي)	ترتيبات التمويل الإبتكارية (البرازيل، وكولومبيا والمشروع العالمي)
سرعة تدبير التمويل بعد الموافقة على المشروع منخفضة: أكثر من 24 شهرا متوسطة: 12 – 24 شهرا مرتفعة: أقل من 12 شهرا	متوسطة	متوسطة/مرتفعة	متوسطة/منخفضة
الإنجازات التشغيلية من حيث استبدال أجهزة تبريد المباني/في مرحلة الاستبدال منخفضة: أقل من 35% متوسطة: 35% - 65% مرتفعة: أكثر من 65%	مرتفعة	متوسطة	منخفضة

41. وقد سلط الضوء استعراض إضافي لجميع التقارير المرحلية عن مشروعات تبريد المباني المقدمة إلى اللجنة التنفيذية على الملاحظات التالية:

(أ) السرعة في التنفيذ هي الأعلى في حالة التمويل المناظر والمنح. والتمويل الإبتكاري، بما في ذلك الدعم المقدم من مرفق البيئة العالمية، قد استغرقت وقتا طويلا. ويختلف الإطار الزمني لدورة المشروع من ثلاث إلى أربع سنوات ومن ست إلى ثماني سنوات حسب مصدر التمويل المشترك؛

(ب) بالنسبة للأموال المحشودة، يعطي التمويل المناظر أقل كمية الزيادة بينما المستويات المرتفعة أو متوسطة الارتفاع يتم الحصول عليها من الوكالات الثنائية. والتمويل المشترك من مرفق البيئة العالمية مع التمويل المشترك المولد من خلال الحوافز القائمة على الربح للأطراف الثالثة المستفيدة لهما قدرة فائقة على التعبئة؛

(ج) نظرا لأوقات المعالجة القصيرة والنتائج السريعة نسبيا على أرض الواقع، يميل التمويل المناظر وخيارات التمويل المشترك لمنح المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أن تكون أكثر سهولة في الحالات التي يحتاج فيها إلى نتائج مبكرة. وترتيبات التمويل الإبتكاري تستغرق وقتا أطول لضمان التمويل المشترك؛ ويمكن أن تخضع أيضا لتغيرات في السياسات والإجراءات التي تعتمدها هيئاتها الرئاسية؛

(د) الأموال المتاحة من الآليات الأخرى، إن لم تكن مدارة مباشرة من الصندوق المتعدد الأطراف، يمكن أن يكون لها إجراءات وسياسات محددة تتخذها الهيئات الرئاسية لهذه الأموال وقد لا يمكن توافقها مع دورة المشروع أو سياسات الصندوق المتعدد الأطراف. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تغير الهيئات الرئاسية السياسات والإجراءات عند نقاط مختلفة من الزمن، مما قد يؤثر على دورة التنفيذ. وقد أظهرت الخبرة في مشروع تبريد المباني أن مثل هذه الحالات قد أخرت تنفيذ المشروع بدرجة كبيرة.

مشروعات لإيضاح تعبئة الموارد

42. في الاجتماع الثاني والستين، قدم اليونديبي واليونيدو والبنك الدولي مشروعات مستقلة لتعبئة الموارد من أجل المنافع المناخية المشتركة تتجاوز تلك المضمونة من خلال إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وحدها. وقررت اللجنة التنفيذية النظر في المشروعات في الاجتماع الثالث والستين في ضوء المعلومات الإضافية المقدمة من الوكالات المنفذة. وبعد ذلك، في الاجتماع الثالث والستين، قدمت الوكالات المنفذة الأربع طلبات لمشروعات لتعبئة الموارد تمت الموافقة عليها من اللجنة التنفيذية (أي اليونديبي (200.000 دولار أمريكي)، واليونيب (100.000 دولار أمريكي)، واليونيدو (200.000 دولار أمريكي) والبنك الدولي (180.000 دولار أمريكي)).

43. ويقدم الجدول 2 موجزا للنتائج المحققة من تنفيذ مقترحات المشروعات الأربعة:

الجدول 2: الأموال الموافق عليها لتعبئة الموارد

الوكالة	مقترح المشروع والنتائج
اليوئنديبي	المقترح: إعداد أربعة مشروعات إيضاحية تجريبية في قطاع تصنيع أجهزة التبريد وتكييف الهواء لدراسة التداخلات التقنية لتحسين كفاءة استخدام الطاقة، والسياسات الوطنية والتدابير التنظيمية لإدامة مثل هذه التداخلات من أجل تعظيم أثر المناخ لإزالة الهيدروكلوروفلوروكربون، التي سيتم تمويلها كأنشطة لتعبئة الموارد (المقرر 20/63) النتائج: • يعتبر التمويل العام حيويا لإزالة الحواجز أمام تكنولوجيات المناخ وجذب الاستثمار المباشر، ولدى الصندوق المتعدد الأطراف ومرفق البيئة العالمية، فضلا عن الجهات المانحة الثنائية دورا هاما لتأديته. وقد سمح تمويل تعبئة الموارد المقدم من الصندوق لليوئنديبي الحصول على مصادر أخرى من الأموال لإعداد المشروعات المذكورة آنفا التي لم تكن ممكنة بخلاف ذلك • قد تحتاج دورات المشروع لدى الشركاء المحتملين (أي مرفق البيئة العالمية) والصندوق المتعدد الأطراف أن تتوافق من أجل تقديم مساعدة أكثر فعالية، مع تجنب التأخيرات وتشجيع مشاركة البلد • النهج المستخدم في إعداد مشروع إندونيسيا يمكن أن يتكرر بنجاح في بلدان أخرى عند الموافقة على دورات المشروع المتجانسة • من المهم زيادة الفهم بخصوص دور هيئات صنع القرار في الصندوق المتعدد الأطراف، ومرفق البيئة العالمية والشركاء المحتملين الآخرين بخصوص الأهداف المشتركة للمشروعات المقترحة ونتائجها المتوقعة (أي خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية) والمكاسب الإضافية لكفاءة استخدام الطاقة) من أجل التشجيع على الموافقة الأسرع • الخبرة مع التحالف المعني بالمناخ والهواء النقي، الذي أدى إلى دراسة جدوى لملديف، يمكن أن يؤدي إلى مشروع إيضاحي يمكن تطبيقه في بلدان أخرى، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتشجيع على خيارات التكنولوجيا مثل تبريد المناطق • إن التحدي الرئيسي في تشجيع والنهوض بأوجه التآزر فيما بين آليات التمويل المختلفة ينطوي على تبسيط الترتيبات المعقدة لضمان إتاحة التمويل في الوقت المناسب للبلد/الشركة من أجل إحداث التغييرات التكنولوجية اللازمة وتحقيق الامتثال بدون تأخيرات غير ضرورية. وقد يكون من الممكن توليد نموذج قابل للتكرار إذا أزيلت هذه الحواجز على المستوى المؤسسي • أثبتت المساعدة الثنائية أنها أسرع مصدر للتمويل وأكثره مصداقية، مع تداخلات طفيفة من الهيئات الخارجية وقراراتها. وقد تتمثل الحدود في كيفية ضمان التكرار على نطاق واسع، مع مراعاة إمكانية الموارد المحدودة للشركاء الثنائيين المحتملين، فضلا عن عملياتهم الداخلية.
اليونيب	المقترح: إجراء دراسة عن خيارات التمويل، وحلقات عمل إقليمية بشأن التمويل المشترك و/أو تطبيق تجريبي لواحد أو أكثر من التمويل المشترك لبلد أو أكثر من البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض التي لديها خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية موافق عليها وتمويلها في شكل أنشطة تعبئة موارد (المقرر 22/63) النتائج: • قدم اليونيب التقرير النهائي من خلال تقديم الوثيقة خيارات التمويل لمعالجة المنافع المشتركة للمناخ لإزالة الهيدروكلوروفلوروكربون في بلدان حجم الاستهلاك المنخفض التي لديها استهلاك للهيدروكلوروفلوروكربون في قطاع الخدمة فقط • قدم تقرير اليونيب إرشادات لمسؤولي الأوزون عن كيفية السعي إلى الحصول على تمويل خارج الصندوق المتعدد الأطراف لتحقيق المنافع المشتركة للمناخ المرتبطة بخططهم لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. ويحتوي التقرير على معلومات عن حالة البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض، وقسما عن البدائل ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وخاصة في قطاع الخدمة، ووصفا للمصادر الرئيسية لدعم التمويل للمنافع المشتركة للمناخ التي يمكن أن تكون موجودة، ويختتم بدليل خطوة بخطوة لمسؤول الأوزون الذي يسعى إلى الاستفادة من المنافع المشتركة للمناخ خلال خطة إدارة إزالة المواد الهيدركلوروفلوروكربونية • ويسلط التقرير الضوء على التحديات الفريدة التي تواجهها البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض في ضوء حجمها وهيكل السوق فيها ويقدم إرشادات لعملية شاملة لمسؤولي الأوزون للاستفادة من المنافع المشتركة للمناخ
اليونيدو	المقترح: إعداد مقترحي مشروعين للتمويل المشترك للأنشطة المتعلقة بالمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، وتمويلهما بوصفهما من أنشطة تعبئة الموارد (المقرر 23/63) النتائج: • حدد اليونيدو غامبيا، والمغرب وفييت نام لمشروعات في قطاعات صيد الأسماك وتجهيز الأغذية. وتضمن مفهوم المشروع ثلاثة مكونات رئيسية لازمة لتعزيز إيجاد سوق لسوائل التبريد ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي (غامبيا) وقطاع التخزين البارد (فييت نام)؛ ومشروع للمغرب لإيضاح نظام تعاقبي لثاني أكسيد

الوكالة	مقترح المشروع والنتائج
	الكربون والهيدروفلوروأوليفين-ze1234 لإزالة استخدام المواد المستنفدة للأوزون، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة لسفن الصيد في أعماق البحار • قدم اليونيدو معلومات تفصيلية عن مبدأ إضافية المشروعات المقترحة؛ والشفافية والحوكمة الجيدة؛ وتجنب الحوافز الضارة للبلدان؛ وإمكانيات تقاسم الأرباح، بما في ذلك عوائد الأموال للصندوق المتعدد الأطراف؛ وضمان استدامة المشروعات المقترحة؛ وتجنب الإزدواجية في المشروعات المشابهة؛ وتكاليف التعاملات • وقدم اليونيدو أيضا الدروس المستفادة مع التركيز بوجه خاص على المشروع الأفريقي الإقليمي لتبريد المباني، وله مشابهات مع البلدان المستهدفة حاليا لجهود حشد الموارد: أنشئت آليات مالية مختلفة للبلدان المشتركة المختلقة أساسا نتيجة لأن عدد من البلدان المستفيدة لم يكن لديها وسيلة مالية لتقديم المدفوعات المقدمة اللازمة لإجهزة تبريد المباني الجديدة؛ ونهج مشابه يمكن تطبيقه للمشروعات التي تستبدل النظم القائمة على الهيدروكلوروفلوروكربون؛ والمشروع في غامبيا يمكن أن يستكشف استخدام صندوق متجدد، بينما سينظر المشروع في فييت نام في استخدام القروض الميسّرة، وقدم المشروع خبرة قيّمة في بناء الثقة بين أصحاب المصلحة
البنك الدولي	المقترح: دراسة تركز فقط على التسييل النقدي لائتمانات الكربون، وتُمول بوصفها من أنشطة تعبئة الموارد (المقرر 24/63) النتائج: • أظهر تحليل لآثار ومنافع إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون أن الوفورات المتعلقة بالكهرباء، سواء على مستوى المستهلك الفردي أو من التوليد المنخفض أو المتجنب من الطاقة على المستوى القطري، هو عامل مسيطر في صنع القرار فيما يتعلق بإدراج اعتبارات الكهرباء في إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية • هناك عدد من مصادر التمويل التي تعالج مكاسب كفاءة استخدام الطاقة لإزالة الهيدروكلوروفلوروكربون، ولكن تنشأ تحديات فيما يتعلق بالتوقيت، والنهج، والتنفيذ • الجمع بين التمويل متعدد المصادر يزيد من تكاليف التعاملات المرتبطة بهذه الأنشطة • من الحيوي التخطيط الاستراتيجي والتنسيق القطاعي على المستوى القطري لضمان توافق السياسات والفرص لحشد التمويل إلى الحد الأمثل • هناك مجال لإدراج الأنشطة المتعلقة ببروتوكول مونتريال في الأنشطة المتعلقة بالطاقة في إطار استثمارات البنك الدولي في مجال الطاقة النظيفة • قدمت الدراسة معلومات عن "العناصر الجامعة" التي تحتاج إلى النظر فيها عند إتباع خيارات لحزم التمويل العريضة مثلا: الإضافية للمشروعات المقترحة؛ الشفافية والحوكمة الجيدة؛ ضمان أن المشروعات ستتجنب الحوافز الضارة للبلدان؛ استكشاف إمكانيات تقاسم الأرباح؛ بما في ذلك عوائد الأموال؛ ضمان إستدامة المشروعات المقترحة؛ تجنب الإزدواجية في المشروعات المشابهة؛ ومعلومات عن تكاليف التعاملات • قدم البنك الدولي استعراضا لخبراته مع نهج التمويل المتعدد القطاعات المستخدم في مشروعات تبريد المباني التي قام بتنفيذها: تمثل العائق الرئيسي في ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للحصول على التمويل المقدم للاستثمار؛ ويجب تعريف حدود المشروع بوضوح مقابل الأهداف عند وقت تصميم المشروع لتوليد أقصى أثر للمشروع؛ وينبغي أن تتوافق سياسات وأهداف مؤسسات التمويل من أجل تجنب المسائل المتعلقة بالآراء المتعارضة فيما يتعلق بالتوافر في السوق، وجدوى ومدى ملاءمة التكلفة، بما في ذلك اعتبارات السلامة المرتبطة بالبدائل، التي تخلق حواجز مرتبطة باستخدام بدائل لسوائل التبريد غير مثبتة.

المساهمات الطوعية للصندوق المتعدد الأطراف من مصادر مختلفة

44. منذ الاجتماع السبعين، قدمت المساهمات الطوعية للصندوق المتعدد الأطراف بواسطة المفوضية الأوروبية، ومجموعة من 17 بلدا غير عاملة بموجب المادة 5 وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

المساهمات الطوعية من المفوضية الأوروبية

45. في اجتماعها السبعين،[14] نظرت اللجنة التنفيذية في رسالة من المفوضية الأوروبية بخصوص خطتها للتبرع بمبلغ 3 ملايين يورو للصندوق المتعدد الأطراف مساعدة منها في تحقيق أقصى قدر من المنافع المناخية المترتبة على إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

[14] UNEP/OzL.Pro/ExCom/70/2

46. وخلال المناقشات، قال عدة أعضاء إنه يلزم إجراء مزيد من المناقشات داخل اللجنة التنفيذية واجتماع الأطراف بشأن معنى "تحقيق أقصى قدر من المنافع المناخية" ومداه، وولاية تلك الهيئات اتخاذ إجراء في هذا الشأن، قبل أن يتسنى البت في كيفية الاستفادة من هذا التبرع.

47. وأعرب عدة أعضاء عن تحفظات بشأن طابع المشروط للتبرع، وبمقتضاه يوجه هذا التمويل مباشرة إلى مجموعة معينة من البلدان، الأمر الذي لا يتمشى مع قواعد عمل الصندوق المتعدد الأطراف أو أسلوبه المعتاد. وبالرغم من إقرار معظم الأعضاء بالمنافع المحتملة للتمويل الإضافي، تم الإعراب عن شواغل بخصوص شروط العرض، واتساق العرض مع سياسات وأحكام بروتوكول مونتريال (خاصة المادة 10 بشأن الآلية المالية، ومع المقرر 6/XIX)، وتوقيت العرض بالعلاقة إلى الاجتماع الخامس والعشرين للأطراف، وآثار التحديد السابق مما أدى إلى عدم توافق الآراء، وتأجيل إجراء المزيد من المداولات بشأن هذه المسألة إلى اجتماع في المستقبل.

المساهمات الطوعية من 17 طرفا من غير أطراف المادة 5

48. في الاجتماع السابع والسبعين، نظرت اللجنة التنفيذية في مذكرة من الأمانة،[15] تضمنت جملة أمور من بينها معلومات عن نوايا أطراف عددها 17 طرفا من غير أطراف المادة 5[16] لتقديم 27 مليون دولار أمريكي في عام 2017 لمساعدة بلدان المادة 5 خلال دعم البدء السريع لتنفيذ تعديل طموح للهيدروفلوروكربون مع اعتماد تاريخ مبكر كاف للتجميد في عام 2016. وستكون هذه المساهمة لمرة واحدة فقط، ولن تحل محل مساهمات الجهات المانحة السارية.

49. وخلال المناقشة، لوحظ أن الطرائق المتعلقة بالمساهمات يمكن البت فيها من خلال المناقشات الثنائية بين البلدان المانحة وأمين الخزانة، نظرا لاختلافات الآليات المالية المستعملة في بلدان مختلفة، مما قد يقتضي نهجا مكيفا. واشتملت مجالات الأولويات المحددة كفاءة استخدام الطاقة وقطاع التبريد وتكييف الهواء.

50. وعقب المناقشات في فريق اتصال، وافقت اللجنة، مع التقدير، على المساهمات الإضافية، مع ملاحظة أن هذا التمويل كان لمرة واحدة ولن يؤثر في مساهمات الجهات المانحة؛ ستتاح مثل هذه المساهمات لبلدان المادة 5 التي كان لديها خط أساس استهلاك سنوي من الهيدروفلوروكربون بين السنوات 2020 و2022 والتي قد أشارت رسميا عن نيتها للتصديق على تعديل كيغالي واتخذت التزامات مبكرة لإزالة الهيدروفلوروكربون من أجل دعم أنشطتها التمكينية. وطلبت اللجنة أيضا إلى الأمانة إعداد وثيقة تصف الإجراءات الممكنة للبلدان للحصول على المساهمات الإضافية، وإلى أمين الخزانة أن يبلغ البلدان المساهمة بخلاف بلدان المادة 5 عن إجراءات جعل المساهمات الإضافية متوافرة للصندوق المتعدد الأطراف (المقرر 59/77(د)).

51. ومنذ قبول المساهمات الإضافية من مجموعة البلدان من غير بلدان المادة 5،[17] نظرت اللجنة التنفيذية في كل اجتماع في تقرير من أمين الخزانة عن حالة المساهمات الإضافية للصندوق المتعدد الأطراف.[18] وفي اجتماعها الثامن والسبعين، أبلغ أمين الخزانة اللجنة التنفيذية، بأنه مع التشاور مع الأمانة، قد أعد طريقتين لتلقي المساهمة الإضافية من كل حكومة، إما من خلال اتفاق بين كل حكومة واليونيب كأمين خزانة، أو من خلال خطاب نوايا من الحكومة إلى اليونيب.

52. ومنذ اختتام الاجتماع الثاني والثمانين، تلقى أمين الخزانة 25.513.071 دولار أمريكي، يمثل المساهمات الطوعية الإضافية من مجموعة من 17 بلدا من غير بلدان المادة 5. ومن هذا المبلغ، صرفت اللجنة التنفيذية

[15] UNEP/OzL.Pro/ExCom/77/70/Rev.1

[16] وبعد ذلك، وافق 5 بلد إضافي من غير بلدان المادة 5 على تقديم مساهمات إضافية للصندوق.

[17] لبلدان الـ17 من غير بلدان المادة 5 هي: أستراليا، وكندا، والدانمرك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، واليابان، ولكسمبرغ، وهولندا، ونيوزيلندا، والنرويج، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

[18] UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/3 والتصويب 1؛ وUNEP/OzL.Pro/ExCom/79/44 والتصويب 1؛ وUNEP/OzL.Pro/ExCom/80/53؛ وUNEP/OzL.Pro/ExCom/81/5؛ وUNEP/OzL.Pro/ExCom/82/5. ويرد تقرير الاجتماع الثالث والثمانين في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/5.

25.403.180 دولار أمريكي للأنشطة التمكينية في 116 بلدا من بلدان المادة 5، وإعداد مشروعات للتخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون في 5 بلدان من بلدان المادة 5، ومشروعات استثمارية في 5 بلدان من بلدان المادة 5.

53. ونظرا لأن اللجنة التنفيذية، لدى قبولها المساهمات الإضافية التي أعلنها عدد من الأطراف من غير أطراف المادة 5، فقد لاحظت أن هذ التمويل كان بطيعته لمرة واحدة ولن يحل محل مساهمات الجهات المانحة. واحتفظ أمين الخزانة بمثل هذه المساهمات منفصلة عن المساهمات المتعهد بها من بلدان من غير بلدان المادة 5. وبالمثل، فإن التقارير المرحلية السنوية وخطط الأعمال المقدمة من الوكالات الثنائية والمنفذة فصلت المشروعات والأنشطة الممولة من المساهمات الطوعية، عن المشروعات والأنشطة الممولة من المساهمات المتعهد بها.

المساهمة الطوعية من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

54. في اجتماعها الحادي والثمانين، نظرت اللجنة التنفيذية في رسالة من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية[19] تعرض مساهمة طوعية إضافية للصندوق المتعدد الأطراف لاستخدامها في إيضاح كيفية تفعيل المقرر 5/XXX، وخاصة الفقرة 7.

55. وأعرب العديد من الأعضاء عن تقديرهم للمساهمة الكريمة من الحكومة لدعم العمل في مجال كفاءة استخدام الطاقة، وأعرب البعض أيضا عن القلق إزاء الوقت الضيق للنظر في المقترح. وظلت تساؤلات باقية حول كيفية استخدام الأموال وتفعيلها وما هي الشروط المرفقة بكيفية استخدام الأموال.

56. ولوحظ أن اللجنة كان مطلوب منها أن تبت في المسألة في الاجتماع الحادي والثمانين، إذ كان ينبغي تحويل الأموال قبل نهاية عام 2018. وحث العديد من الأعضاء على قبول المساهمة من الحكومة. غير أن أحد الأعضاء، عند إعادة التأكيد على تقديره وتأييده للمبادرة، قال إنه نتيجة للشواغل المثارة إزاء التقديم المتأخر للمعلومات عن هذا العرض إلى اللجنة في أيام قليلة فقط من بداية الاجتماع، سيحتاج وفده إلى المزيد من الوقت للنظر في العرض وما يرتبط به من آثار قانونية وسياساتية.

57. وأثيرت تساؤلات حول إمكانية قبول المساهمة على أساس مؤقت، وما إذا كانت الآلية التي استخدمت لقبول المساهمات الطوعية الإضافية المتلقاة من مجموعة البلدان المانحة لتمويل أنشطة التخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون يمكن تطبيقها في الوضع الحالي. وردا على سؤال لتقديم المزيد من التوضيح، قال أمين الخزانة إن المساهمة يمكن استلامها والاعتراف بها كدخل مؤجل، على أن يستخدم فقط بناء على إرشادات من قرار محدد من اللجنة التنفيذية. وفي حالة المساهمات الطوعية الإضافية للتخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون، هناك نوعان من الأدوات قد استخدما لتلقي الأموال: الاتفاقات مع الجهات المانحة وخطابات النوايا من الجهات المانحة. ومعظم تلك الأدوات قد انتهى مفعولها ويلزم الأمر اتخاذ قرار جديد من اللجنة التنفيذية من أجل تلقي المساهمة الجديدة.

58. وبناء على المعلومات المقدمة من أمين الخزانة، أعرب العديد من الأعضاء عن تأييدهم الشديد للقبول المؤقت للمساهمة. وقال أحد الأعضاء، مشيرا إلى الفقرة 7 من المقرر 5/XXX، إن رفض العرض يمكن أن يترتب عليه آثار قانونية، بالإضافة إلى تحديد سابقة وعرقلة تنفيذ تعديل كيغالي. وقال عضو آخر، مشيرا إلى أن المسألة الرئيسية هي ضيق الوقت، إن القبول ينبغي أن ينظر فيه على أساس استثنائي فقط وينبغي ألا يحدد سابقة.

59. وعقب مناقشات غير رسمية إضافية، أحاطت اللجنة التنفيذية علما بالعرض للمساهمة الطوعية من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

---

[19] UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/Inf.3